الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بو ضياف – المسيلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
المرجع: ..... / ق.ع.ت/ 2024

Université Mohamed boudiaf- m'sila
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commercial
Réf: ……... / D.S.C / 2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر سياسات التجـارة الخـارجية على المـيزان التجـاري
دراسة تحليلية لحالة الميـزان التجاري الجزائـري للفترة 2016-2022

من إعداد الطالبين:
محمد حيتامة
صادق العمراوي

لجنة المناقشة

رئيسا	موسى حجاب	
مشرفا ومقررا	محمد العيد ختيم	
مناقشا	نبيل قليل	

الموسم الجامعي: 2023-2024

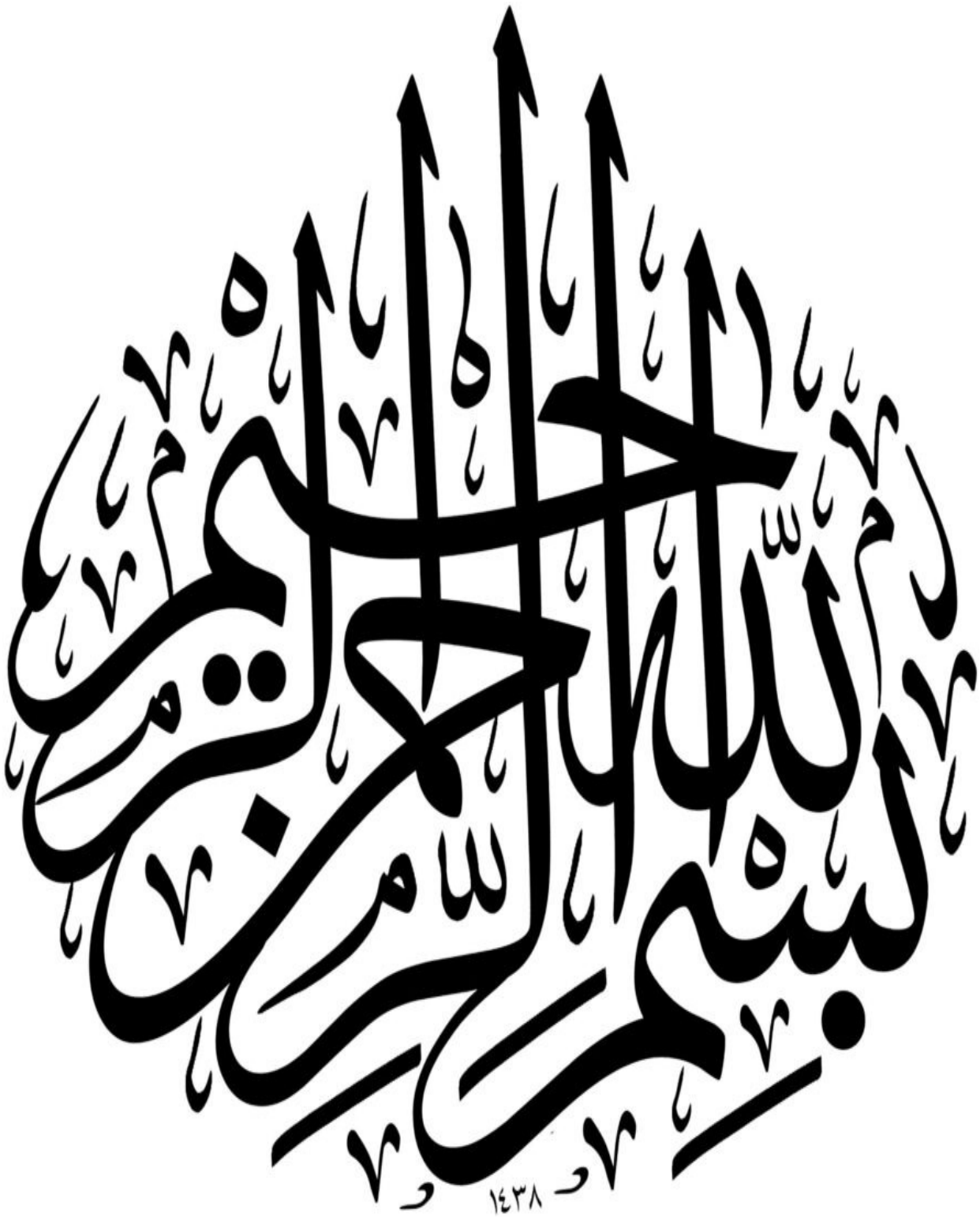
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم والصلاة والسلام على المصطفى وعلى إله وصحبه أجمعين، وبعد مصداقاً لقوله تعالى" ولئن شكرتم لأزيدنكم "أشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر والامتنان للدكتور ختيم محمد العيد الذي تفضل علينا بقبوله الإشراف على هذه الدراسة.

نتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل بقسم العلوم التجارية الذين رافقونا طيلة مشوارنا الجامعي، ونصله بالشكر أيضا إلى لجنة المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة وبذل الوقت والجهد في التدقيق وإثراء هذه الدراسة شكلا ومضمونا.

كما نتقدم بالشكر إلى عائلتينا وكل من مدنا بيد العون من قريب أو بعيد وساعدنا على إنجاز هذا العمل بتعاونهم وتشجيعهم لنا.

الإهداء

❖ الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيمًا لشأنه وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم وسلم تسليمًا كثيرًا أما بعد: فإني أهدي هذا العمل إلى من ربياني صغيرا والديّا العزيزين الكريمين اللذين أشكر لهما تعبهما وصنيعهما ودعمهما لي في هذه الحياة كما أهديه إلى سندي في الحياة إخوتي وليد ويونس وكل أخواتي وإلى أصدقائي وأخص بالذكر صادق زميلي في هذه الدراسة وغزة محمد وكل من كان عونًا لي وداعمًا معنويا في الأيام العصيبة أقول لهم جميعًا أدامكم الله لي أحبة ورفقاء في رضى الله وحفظه.

❖ الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظها الله وأدامهما نورا لدربي

إلى إخوتي وأخواتي الذين ساندوني طيلة مشواري

إلى أولئك المطّلعين على عثراتنا وعيوبنا، جاهدين على إخفائها أصدقائي الأوفياء، إلى زملائي وكل من أعانني على مشواري الدراسي داعين الله المزيد من النجاح، شكرا لكم.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
فهرس المحتويات.....	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
الملخص	

المقدمة العامة ص01-06

تمهيد	02
الإشكالية.....	02
فرضيات البحث	02
أسباب إختيار الدراسة	03
أهمية الدراسة.....	03
أهداف الدراسة.....	03
المنهج المعتمد في الدراسة	03
حدود الدراسة	03
صعوبات الدراسة.....	04
الدراسات السابقة.....	04
هيكل الدراسة.....	05

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة ص06-51

المحور الأول: التجارة الخارجية وسياساتها.....	33-07
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.....	08
المطلب الأول: النشأة والمفهوم.....	08
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.....	09
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	10
المطلب الرابع: الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية.....	11
المبحث الثاني: ماهية سياسات التجارة الخارجية	12
المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية	13
المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية	14
المطلب الثالث: أدوات سياسات التجارة الخارجية.....	16
المطلب الرابع: أهداف سياسات التجارة الخارجية.....	21
المبحث الثالث: مراحل تطور السياسة التجارية الخارجية في الجزائر.....	22
المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية	22
المطلب الثاني: مرحلة احتكار التجارة الخارجية.....	25
المطلب الثالث: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية.....	28
المطلب الرابع: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.....	29
المحور الثاني: الميزان التجاري.....	51-34

المبحث الأول: عموميات حول الميزان التجاري	35
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري	35
المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري.....	36
المطلب الثالث: أهمية الميزان التجاري.....	37
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري.....	37
المطلب الأول: أسباب التوازن والاختلال في الميزان التجاري.....	37
المطلب الثاني: التوان وأنواع الاختلال في الميزان التجاري.....	38
المطلب الثالث: طرق معالجة الاختلال في الميزان التجاري.....	40
خاتمة الفصل.....	51

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة ص 52-76

المبحث الأول: أثر سياسات التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري السلعي.....	53
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري للفترة 2016-2022.....	53
المطلب الثاني: الأثر على الصادرات السلعية.....	55
المطلب الثالث: الأثر على الواردات السلعية.....	63
المبحث الثاني: تحليل الميزان التجاري الخدمي	70

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الخدمي في الجزائر.....	70
المطلب الثاني: عينة لبعض عناصر الميزان التجاري الخدمي.....	72
خاتمة الفصل.....	76

خاتمة عامة ص77-87

الخاتمة.....	78
تقييم الفرضيات.....	79
نتائج الدراسة.....	80
التوصيات.....	81
آفاق الدراسة.....	82
قائمة المراجع.....	83

قائمة الأشكال والجداول

الجانب النظري		
الرقم	الأشكال	الصفحة
01	التعديل عن طريق سعر الصرف	44
02	آلية التصحيح عن طريق الدخل	46
03	أدوات السياسة التجارية	50
الجانب التطبيقي		
الرقم	الجداول	الصفحة
01	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة2016-2022	53
02	تطور النمو السنوي للناتج المحلي الإجماليGDP	54
03	تطور الصادرات الجزائرية 2016-2022	55
04	صادرات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى 2016-2022	57
05	الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية 2016-2022	58
06	أهم المنتجات المصدرة 2016-2022	60
07	ترتيب أهم عشرة دول زبونة للجزائر 2016-2022	61
08	واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى 2016-2022	63
09	الواردات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية 2016-2022	64
10	أهم المنتجات المستوردة 2016-2022	66
11	أهم عشرة دول ممونة للجزائر 2016-2022	69
12	معطيات الميزان التجاري الخدمي 2016-2022	70
13	معطيات الميزان التجاري الخدمي للخدمات المالية 2016-2022	72
14	معطيات الميزان التجاري الخدمي لخدمات النقل 2016-2022	73
15	معطيات الميزان التجاري الخدمي لخدمات السياحة 2016-2022	74
الرقم	الشكل	الصفحة
01	منحنى يوضح تطور الميزان التجاري السلعي خلال الفترة 2016-2022	56
02	منحنى يوضح تطور الميزان التجاري الخدمي للفترة 2016-2022	70

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسات التجارية التي طبقتها الجزائر في مجال التجارة الخارجية على الميزان التجاري، حيث تعتبر الجزائر دولة تعتمد إعتمادا تاما على الصادرات الطاقوية بإعتبارها أهم قطاع من قطاعات الإقتصاد الوطني، تطرقت الدراسة إلى الإحاطة ببعض مفاهيم التجارة الخارجية وسياساتها وعموميات حول الميزان التجاري وتحليل إحصائياته، وتتبع مسار السياسات التي إتخذتها الحكومة قبل وخلال فترة الدراسة 2016-2022 من أجل تنظيم التجارة الخارجية، حيث لوحظ أن تأثر الميزان التجاري بسياسات التجارة الخارجية هي نتيجة حتمية، وذلك بسبب تأثيرها على الأسواق العالمية وأسعار الموارد الطاقوية، من خلال منظمات التجارة العالمية والمنظمات الدولية، وفي الأخير خلصت الدراسة الى أن الجزائر لم تنجح بسياساتها التجارية الحمائية التي انتهجتها في تحسين ميزانها التجاري، باستثناء التحسن الناتج عن الغلق الكلي للواردات بسبب جائحة COVID-19 في سنة 2019، كما لم تؤثر هذه السياسات بشكل كبير على حركة الصادرات خارج قطاع المحروقات بسبب عدم تنوعها، وفشل استغلال الاتفاقيات التجارية بشكل الكافي خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي في إطار السياسات الانفتاحية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، السياسات التجارية، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

Abstract:

This study aims to understand the impact of the trade policies implemented by Algeria in the field of foreign trade on the trade balance. Algeria is a country that relies entirely on energy exports, considering it the most important sector of the national economy. The study addresses some concepts of foreign trade and its policies, generalities about the trade balance, analyzes its statistics, and traces the policies adopted by the government before and during the study period 2016-2022 to regulate foreign trade. It was observed that the impact of the trade balance by foreign trade policies is inevitable due to their influence on global markets and energy resource prices through global trade organizations and international organizations. Finally, the study concluded that Algeria did not succeed in improving its trade balance with the protective trade policies it adopted, except for the improvement resulting from the total closure of imports due to the COVID-19 pandemic in 2019. These policies also did not significantly impact the movement of exports outside the hydrocarbon sector due to their lack of diversity and the insufficient exploitation of trade agreements, especially with the European Union within the framework of open policies.

Keywords: foreign trade, trade policies, trade balance, exports, imports.

مقدمة عامة

تمهيد:

إن العالم يشهد تطورات إقتصادية واسعة في مجال التجارة الخارجية، تبعا للتغيرات الأساسية في النظم والسياسات التجارية، هذه التغيرات تهدف إلى دعم النمو السياسي والاقتصادي للدول وتحقيق حصولها على أكبر حصة من الإقتصاد العالمي وتعزيز مكانتها وقوتها الدولية، وذلك بتحسين علاقاتها التجارية وزيادة تبادلها التجاري مع الدول الأخرى، عبر توسيع أسواقها وتنويع مصادر دخلها، وتحقيق توازنها الاقتصادي، في هذا السياق تبرز الجزائر كدولة ذات إقتصاد ريعي تعتمد بشكل كبير في تجارتها الخارجية على قطاع المحروقات حيث تستخدم عائدات النفط في تمويل عدة قطاعات أخرى، كإستيراد السلع الإستهلاكية والرأسمالية، وتنفيذ المشاريع الإجتماعية والإستثمارات الإقتصادية وتهيئة البنى التحتية، هذا الإعتماد الكبير على المحروقات يجعل الميزان التجاري الجزائري حساسًا للتقلبات الإقتصادية الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بأسعار المحروقات. ولذا فإن تحليل العلاقة بين السياسات التجارية وتأثيرها على الميزان التجاري ومعرفة طرق معالجته يُعتبر موضوعًا ذا أهمية كبيرة، حيث يساهم في فهم ديناميكيات الإقتصاد الوطني وتأثير السياسات التجارية على التنمية الاقتصادية، وبإعتبار أن الميزان التجاري المرآة العاكسة للإقتصاد، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل تلك العلاقة واستكشاف كيفية تأثير سياسات التجارة الخارجية على الميزان التجاري، حيث سنأخذ في دراستنا هذه حالة الميزان التجاري الجزائري كعيينة خلال الفترة من 2016 إلى 2022.

الإشكالية:

وبهذا الصدد يتبادر إلى الأذهان طرح الإشكالية التالية:

- **ما هو التأثير الفعلي لسياسات التجارة الخارجية المختلفة على الميزان التجاري للدولة؟**

وللإحاطة بموضوع الدراسة أكثر طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر سياسات التجارة الخارجية على الميزان التجاري للدول؟
- ماهي السياسات التجارية التي إنتهجتها الجزائر في تجارتها الخارجية؟
- هل نجحت الجزائر من خلال سياساتها في التجارة الخارجية في تحقيق توازن ميزانها التجاري؟

الفرضيات:

وللإجابة على إشكاليات الدراسة لابد من صياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر السياسات التجارية للتجارة الخارجية على الميزان التجاري للدولة.
- انتهجت الجزائر في تجارتها الخارجية مزيجا بين السياسة الحمائية والسياسة الإنفتاحية.
- لم تنجح الجزائر في سياساتها التجارية في مجال التجارة الخارجية بالشكل الكافي.

أسباب إختيار الدراسة:

- أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضعية الخارجية والعلاقات الخارجية للدولية.
- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- قيمة الموضوع بإعتباره من مواضيع الساعة.
- معرفة السياسات الأكثر ملاءمة من أجل توسيع حجم التبادل التجاري والتوجه نحو اقتصاد مفتوح.
- معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أكثر نجاعة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الجدل الكبير حول تأثير سياسات التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية فقد شهدت الآونة الأخيرة تباينًا في آراء الاقتصاديين حول هذا الموضوع، إذ يرى بعضهم أن سياسات التجارة الخارجية تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري، في حين يعتقد آخرون أن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على قطاع المحروقات. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذا الجدل وتقديم فهم أعمق لتأثير سياسات التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري.

هدف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة الأثر الفعلي لسياسات التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2016-2022

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة انتهجنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

حدود الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة بدقة وموضوعية، تم تحديد نطاق هذه الدراسة كما يلي:

1. الحد الزماني: تشمل الدراسة الفترة من 2016 إلى 2022، وهي فترة كافية لتحليل السياسات التجارية المنتهجة وتأثيرها على الميزان التجاري.

2. الحد المكاني: تم اختيار الجزائر كحالة لإجراء الدراسة التطبيقية، مما يسمح بفهم تأثير السياسات التجارية في السياق المحلي.

صعوبات الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا أثناء إعداد بحثنا هذا ومن أبرزها ما يلي: تضارب بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الميزان التجاري الجزائري، في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى وكذلك من حيث الوحدة، أيضا المعلومات الشبه منعدمة حول الميزان التجاري الخدمي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: نميش خديجة، دراسة بعنوان "سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات – دراسة حالة الجزائر"، نُشرت الدراسة في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية (المجلد05، العدد01، لسنة2022)، حيث تناولت فيها تأثير سياسات التجارة الخارجية على الواردات الجزائرية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم تأثير السياسات الحمائية والتحررية المطبقة منذ استقلال الجزائر على وارداتها، توصلت النتائج إلى أن هذه السياسات لم تكن فعالة في كبح الزيادة الكبيرة في الواردات، خصوصاً تلك الكمالية، وأن الميزان التجاري يبقى متأثراً بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، أوصت الدراسة بترقية الصادرات وخلق إنتاج محلي قوي لتعويض الواردات وتقليل العجز في الميزان التجاري.

الدراسة الثانية: ماحي زكرياء،ابنية صبرينة، دراسة بعنوان "أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995–2020"، نشرت الدراسة على مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد:07 العدد:02 سنة2022 تظهر الدراسة تأثير السياسات التجارية الجزائرية على ميزان المدفوعات، حيث تناولت الفترات الحمائية والتحررية، موضحة أن السياسات الحمائية بعد الاستقلال كانت تهدف لمراقبة التجارة والنقد الأجنبي، بينما أدت السياسات التحررية إلى زيادة الواردات والضغط على ميزان المدفوعات، الذي اعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، أشارت النتائج إلى أن تبني سياسات حمائية جديدة ساهم في تقليص العجز في ميزان المدفوعات، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإنتاج المحلي، واستخدام إيرادات المحروقات لتحسين البنية التحتية، وإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة لتحقيق توازن مستدام في الميزان.

الدراسة الثالثة: شتاتحة عمر، رسالة ماجستير بعنوان تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر للفترة" 1990–2012" نوقشت وأجيزت بتاريخ: 15 جوان 2015 حيث استعرضت الدراسة تأثير سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في الدول النامية، مع التركيز على الجزائر كحالة دراسية، كما أظهرت الدراسة أن سياسة التحرير التجاري في الجزائر أدت إلى تقليل القدرة التصديرية خارج قطاع الطاقة. على الرغم من جهود الحكومة في تشجيع الصادرات خارج قطاع

النفط ومشتقاته، فإنها لم تحقق النتائج المرجوة وعلى الرغم من التوقيع على اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لم تستفد الجزائر منها بشكل كافٍ لتحسين الصادرات بسبب عدم القدرة على الاستفادة من الفرص التجارية والتنافسية الناشئة، كما أظهرت الدراسة أن تحرير التجارة في دول النامية يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات بسبب عوامل مثل ضعف القدرة التصديرية خارج القطاع الرئيسي للاقتصاد وعدم استفادة كافية من الاتفاقيات التجارية الدولية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات الفرعية وإختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة، تمحور هذا الفصل حول فهم مفهوم التجارة الخارجية وسياساتها، حيث تناول المحور الأول النشأة وبعض المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية، مع تسليط الضوء على أهميتها وأسباب قيامها وأهدافها، وإختتم بذكر الأطراف المشاركة في هذا النظام، بينما ركز المبحث الثاني على ماهية سياسات التجارة الخارجية، حيث قُدّم تعريفها وأنواعها وأدواتها، مع التركيز على أهدافها وتطورها في السياق الجزائري تناولت الدراسة في المحور الثاني الميزان التجاري، حيث استعرض المبحث الأول عموميات حول الميزان التجاري، بدءًا من مفهومه وأهميته وأقسامه المختلفة، ثم تطرق المبحث الثاني إلى موضوع التوازن والإختلال في الميزان التجاري، من خلال مناقشة أسباب التوازن والإختلال وأنواع هذه الإختلالات، وإختتم بطرق معالجة هذه الإختلالات.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة في هذا الفصل، تم في المبحث الأول التركيز على تأثير سياسات التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري فيما يتعلق بالسلع، ثم استعراض تطور الميزان التجاري خلال الفترة من 2016 إلى 2022 وتحليل تأثيرها على الصادرات والواردات السلعية، أما في المبحث الثاني فقد تم تقديم تحليل للميزان التجاري الخدمي في الجزائر مع استعراض عينة من عناصره، ثم يُختتم الفصل بخاتمة تلخص المواضيع المطروحة والنتائج المستنتجة.

الفصل الأول

الجانب النظري للدراسة

المحور الأول

التجارة الخارجية

و

سياساتها

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في أي اقتصاد متقدم أو نام على حد سواء، لما لها من دور مهم في تحصيل إيرادات ومداخيل للدول، من العملة الأجنبية، ومن أجل تمويل برامجها التنموية من خلال صادراتها، بالإضافة الى عملية الاستيراد من اجل تلبية حاجياتها، حيث سنتطرق في هذا المبحث الى عموميات حول التجارة الخارجية والتي سنفصل فيها في المطالب التالية:

المطلب الأول: النشأة والمفهوم

نشأة التجارة الخارجية:

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من أهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية، فالتجارة بين ولايات الهند قبل عام 1947، وقبل نشأة دولة الباكستان كانت تجارة داخلية بحتة، ثم تحولت وأصبحت تجارة دولية بعد إنشاء دولة الباكستان وقد يحدث العكس ، وتتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما سيحدث عند تحقق الوحدة السياسية الأوروبية بعد سنوات قليلة، وعندما ستتحول التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية، ويعتبر التخصص، وتقسيم العمل الدولي، من أهم نتاج الثورة الصناعية التي قامت في بريطانيا في منتصف الثامن عشر، وانتشرت آثار الثورة الصناعية أولاً بين دول أوروبا الغربية ، وأصبحت تنتج السلع الصناعية بكميات كبيرة بفضل التقدم الذي أحدثته الثورة الصناعية في أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج. [1]

مفهوم التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ لتعريف التجارة الخارجية بناءً على الهدف من دراستها، ومن أهم التعاريف نذكر:

عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات".[2]

الملاحظ من خلال التعريف هو اقتصاره على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلاً مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز على الجانب العام لمفهوم التجارة.

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".[3]

يبين التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية، إضافة إلى مدخلات الإنتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية.

1 جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، الطبعة العربية الأولى، الأردن، 2013، ص11.
3 حسام، علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2002 ص13.
3 عطا الله، علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص9.

تعرف التجارة الخارجية على أنها:" أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة [1].

التعريف يوضح طبيعة التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد، والتي تركز على دراسة المعاملات الاقتصادية بين الدول من حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما الأن يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها كل المعاملات التجارية الدولية والمتمثلة في في صورها الثلاثة من انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، حيث تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[2].

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي:[3]

تبادل السلع المادية: تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية.

– تبادل الخدمات التي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.

– تبادل النقود تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.

تبادل عنصر العمل: ويشمل انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى الهجرة.

الملاحظ من خلال التعريف أنه أدخل تبادل النقود والمتمثلة في حركة رؤوس الأموال لأغراض الإستمثار.

كما تعتبر التجارة الخارجية "أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركة عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهجرة الأفراد"[4].

يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية في جوانبها المختلفة، بما في ذلك حركة السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال. يعكس تعقيدات وتنوع التجارة الخارجية كفرع من فروع علم الاقتصاد وتأثيرها على العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية عمقاً استراتيجياً للاقتصادات الوطنية، حيث تشكل شريان الحياة الاقتصادي الذي يربط بين الأسواق المحلية والعالمية. تعكس أهمية التجارة الخارجية التفاعل الحيوي بين الدول والمجتمعات، حيث

1 نورة بوكونة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، جامعةالجزائر2011/2012 ص43.

2 جمال، جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006, ص11.

3 وسى، سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2001, ص14-13.

4 وزي، عبد الرزاق، إستراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان،2016 ص18.

تجمع بين الفرص والتحديات التي تشكل الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة الشاملة، بحيث تتلخص أهميتها في إيجاد أو توفير ما يلي:

العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول، وبالتالي تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجية.[1]

تعد التجارة الخارجية مصدر أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها ما يعزز درة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والإستثمار كما تزيد السيولة النقدية من القدرة الائتمانية للفرد والدولة.

يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية والإستثمارية والإستهلاكية على مستوى الفرد والمجتمع، مما يجعله بحاجة لتنشيط تلك الأنشطة أو المكونات، وتعمل التجارة على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية.

ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالإنفاق الجاري.

كما أن التجارة الدولة المتوازنة تعمل على أحداث مالي يمكن استخدماه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو لخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالإنفاق الجاري.

كما أن التجارة الدولية المتوازنة تعمل على أحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات.

فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية، كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع والخدمات وبين التدفق النقدي داخل الدولة.

تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.[2]

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسيا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة، إضافة إلى أسباب أخرى أهمها [3]:

1 عطلا هلا الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2015 ص17-1.
2 فطيمة حاجي، مدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 25.
3 حسام على داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص16-17.

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا

– تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف الإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

– لفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

– لسعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.

– اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن الفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.[1]

– التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميرة صبية، واستبدالها يسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميرة إنتاجها.

المطلب الرابع: الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية.

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع والخدمات بين الدول، حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى تكون عملية إنتقال البضاعة قانونية وذات مصداقية، يجب أن ترفق بالوثائق اللازمة، كما يلي:

1- الأطراف المتدخلة مباشرة في التجارة الخارجية

وتتمثل في[2] :

المصدر: هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها، وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين، أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة، وذلك عندما تكلف إحدى مؤسستها بهذا العمل.

المستورد: وهو الذي يقوم بمشروعه في أسواق بعيدة، ويشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير.

البنوك التجارية : يقصد لبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه، والتي تمنح قروض قصيرة الأجل، وهي قروض التي تقل مدا عن السنة، ويطلق عليها أحيا بنوك الودائع، حيث أن البنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد، فهي وسيلة تعمل بين المدخرين والمستثمرين، أي بين المقرضين وبين عرض النقود وطلبها، إذ تمول المشروعات لأموال اللازمة لإنشائها وتنميتها، وتحول المدخرات إلى رأس المال منتج نشيط، فتساعد بذلك على تطوير التجارة والصناعة وتنشيط

1 عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري، العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص 42.
2 جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014,ص241.

الاقتصاد الوطني، كما تعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي يقوم ا البنك التجاري، وبذلك أصبحت في الوقت الحالي معقدة بسبب التنظيمات التي تضعها الدول في النقد الأجنبي، التي دف إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وقد اقتضت التنظيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك التجارية، حيث تقوم بخدمة التجارة الخارجية، غذ أن عليها الإشراف على تنفيذ والرقابة والقيام إجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية.

2- الأطراف المتدخلة بطريقة غير مباشرة في التجارة الخارجية

وتتمثل في[1] :

الناقل: تلعب عملية النقل دورا كبيرا لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في ثيرها على سعر البيع النهائي، ونظرا لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، ولا يبقى عليها سوى إختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة، وهناك عدة وسائل لعملية النقل نذكر منها النقل الجوي، النقل البري والنقل البحري، والبريد والنقل عبر النهر.

التأمين: هنا يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التأمين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه، ويعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية، كما يغطي أيضا الأضرار والخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها، وفي بعض الأحيان أثناء عملية الشحن والتوزيع.

رجل العبور: يعتبر القائم لعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك، مكلف بخدمات التأمين في إطار وثيقة بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين، أو نقل ومراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل، فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلا لقاء أجرة ويعمل لحساب موكله ستلام البضائع من الناقل البحري وتمام المعاملات الجمركية، وجراء عقود التأمين، وإذا لزم الأمر لتعاقد على نقل البضائع مجددا بواسطة قل آخر عن طريق البحر أو البر أو الجو لإيصالها إلى المكان المعين.

1 محمد سعيد السمهوري، اقتصادت النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن, 2012, ص30.

المبحث الثاني: ماهية سياسة التجارية الخارجية

تميل كل دولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتلائم مع الأساليب الفنية لإنتاجها مع مقتضيات الوفرة النسبية لمختلف عوامل الإنتاج لديها، ويرجع إقبال دول العالم المختلفة على الأخذ بأساليب التخصص إلى ما يدره التخصص الدولي على أطراف التبادل من نفع على مجتمعاتهم، ويتوقف التخصص على نطاق السوق الذي يتبادل فيه المنتجون المتخصصون لمنتجاتهم، وبالتالي اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل.

وقد تعددت الاتجاهات بين الحد من حرية التجارة الدولية وفرض العقبات، وبين وتحرير التجارة الخارجية، وبأخذ هذه الدعوة بالحسبان فإن المواقف والآراء تجاه المبادئ الحاكمة للتبادل الدولي تفسح المجال لتعدد السياسات التي يمكن إتباعها، وهذا ما يدعونا للوقوف على مضمون السياسة التجارية وأنواعها والأدوات المتبعة في تجسيد هذه السياسة.

المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الخارجية المتبعة في إطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية: "وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية، لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم. في إطار تحقيق التوازن الخارجي، ضمن منظومة تحقق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة "هذا يعني أن السياسة التجارية تنطوي على مجموعة الأدوات والوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية، بقصد تحقيق أهداف معينة حيث تختلف هذه السياسة من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى وكذلك من حالة الحرية عن حالة الحماية.

في الواقع أن سياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب الوسائل الأخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة، لذلك لا بد من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها [1].

وتعرف سياسات التجارة الخارجية أيضا بأنها تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته[2], أي أنها الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة في إطار التجارة الخارجية التي تربطها مع دولة معينة أو عدة دول تربطها علاقات تجارية.

1 مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2005 ص16.

2 يوسف مسعداوي، دارسات في التجارة الدولية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

من هذا المنطلق، هناك سياستين تندرجان في إطار تنظيم العلاقات التجارية للدولة ألا وهما: سياسة الحماية التجارية وسياسة الحرية التجاري

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين أساسيين:

1- سياسة حرية التجارة الخارجية:

يمكن تعريف حرية التجارة بأنها عبارة عن" مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة، لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة" [1]. وتسمى أيضا السياسة التحررية أو الحرية التجارية، وهي بمعنى إطلاق الحرية للتبادل وعدم تدخل الدولة فيه

إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج، وبذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة. ويمكن القول إن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا

بقيادة فرانسوا كيني (1694 – 1774)، والذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المجزي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين.

ويتحجج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي:

– أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية.

– الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة، وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.

– أن الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، وتحميل المستهلكين هذه الزيادة.

1 عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق, 1997, ص321.

– تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.

– أن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.

– أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، وبخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الحرية التجارية.

2- سياسة الحماية

هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع. كما انه هنالك بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية

حجة قواعد التبادل: وهي حجة نابعة أساسا من خلال التحليل تكلفة، ففي حالة دولة كبرى والتي لها تأثير على الأسعار العالمية، وفي حالة وضع حقوق جمركية على الواردات وبالتالي التخفيض من مستوياتها مما يسمح لها بتحسين قواعد وشروط التبادل شريطة أن تكون الأرباح التي يجنيها الاقتصاد أكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات.

وعادة ما تكون في حالات الدول الكبرى التي لها وجود اقتصادي معتبر على الصعيد الدولي الفوائد التي تجنيها من تحسن شروط وقواعد التبادل أكبر من تكاليف الحقوق الجمركية التي يتحملها المستهلك المحلى.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:

إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات، فإن تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب إيجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي.

كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضا إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار نظرا للميزة التي ستتمتع بها منتجاتها داخل هذه الدول [1].

1 فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة سطيف1، كليةً العلوم الاقتصادية ،2014ص17-18.

المطلب الثالث: أدوات سياسات التجارة الخارجية:

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف محددة. تتنوع وسائل السياسة التجارية وتشمل الوسائل السعرية والوسائل الكمية بالإضافة الى الوسائل التنظيمية ويمكن لتفصيل فيها كما يلي:

1-الوسائل السعرية:

الوسائل السعرية في السياسة التجارية تشمل مجموعة من الإجراءات التي تؤثر على الأسعار والتكاليف المتعلقة بالتجارة الخارجية وتتمثل في[1]:

الرسوم الجمركية (الضريبة الجمركية) : الرسم الضريبي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا في شكل واردات، أو خروجا على شكل صادرات، و في الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية ، و يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكانية البيع بأسعار مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية، كما أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الإجمالي، إذا ارتفاع سعر السلعة بعد فرض الرسم إلى التقليل من استهلاكها ، و يضطر المستهلكون إلى شراء بدائل أقل إشباعا أو الاستغناء عن هذه السلع كلي، و يتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الطلب ، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على الاستهلاك بصورة أوضح ، و العكس بالعكس، وتلجأ معظم الدول النامية إلى فرض الرسوم الجمركية على سلع الاستهلاك الكمالية بقصد تقييد هذا الاستهلاك و توفير جزء أكبر من الدخل القومي الأغراض الاستثمار أو التنمية.

ولعل أقدم الأهداف من الناحية التاريخية لفرض الرسوم الجمركية هو الحصول على إيرادات للدولة، وما زالت الدول تطبقها حتى وقتنا هذا، وتعبت الرسوم الجمركية إيراد خالصا إذا ما تم فرضها على منتج لا يتم إنتاجه محليا، وفي بعض الأحيان تفرض رسوم على الصادرات بغرض تحقيق إيرادات للدولة.

وفيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل الوطني، يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى ارتفاع أسعار السلعة الخاضعة للرسم، وهذا من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة بالحماية الجمركية، حيث نجد أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى ارتفاع سعر العنصر الإنتاجي النادر نسبيا، ولذلك فان الحواجز الجمركية دائما في صالح أصحاب عناصر الإنتاج النادرة نسبيا، حيث يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين.

1 زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية؛ 2004، ص286.

- **الإعانات (إعانات التصدير):** نظام المنح والإعانات يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة و الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأسعار التي يبيعون على أساسها، و

الإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي [1].

ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها، كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية.

- **الإغراق وتخفيض سعر الصرف:**

الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين ثلاثة أنواع من الإغراق:

الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقق الغرض المنشأ من أجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية. [2]

و يشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها و هو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه ، و خاصة بحسب مرونة الطلب السائد به حيث في المرونة القليلة يبيع بسعر مرتفع و حيث المرونة الأعلى يبيع بسعر منخفض و بالطبع تختلف أثار سياسة الإغراق من وجهة نظر الدول المستوردة عنها من جانب الدولة المصدرة ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية ، و تتأكد ضرورة التدخل إذا ما كان الإغراق بهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها لرفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت، ومن هنا تتضح خطورة الأثر الضار للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للبلاد، و بالتالي يجب حماية الاقتصاد الوطني من مخاطره بفرض القيود على حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني و القضاء على المنافسة.

1 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص148.
2 زينب حسين عوض الله، المرجع سابق ذكره، ص291.

تخفيض سعر الصرف [1]: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار المقومة بالعملة الوطنية.

و التخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة و في مقدمتها يأتي علاج الاختلال في ميزان المدفوعات و ذلك بتشجيع الصادرات و تقييد الواردات ، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع استيرادها من الخارج، وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، و ذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو لتدهور أسعارها في الأسواق العالمية ، و بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد أل وطني حيث ينتج عنه تشجيع الصناعات التصديرية و يقصد بعملية التخفيض أحيانا زيادة موارد الخزينة العامة للدولة ، بما يتضمنه من إعادة تقويم احتياطات الذهب المتاحة لديها وفقا للسعر الجديد، كما قد يهدف إلى تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحيانا أخرى.

2-الأدوات الكمية:

- **نظام الحصص** [2]: يقصد بنظام الحصص فرض القيود على الاستيراد و نادرا على التصدير ، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها ، وقد تكون الحصص كمية أو قيمية و لكل منها مزاياه و عيوبه وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينيات، وقد تم الأخذ به خلال الحرب الأولى ، عندما قامت فرنسا باستخدامه كقيد على الواردات ثم تبعها في ذلك كثير من الدول و ذلك لعدة أسباب منها عدم مرونة عرض الواردات ، و عدم معرفة ظروف عرض و طلب السلع ، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يعتبر أكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية لإمكانية الأخذ به في حدود الاتفاق لحيت التجارية التي ترتبط بها الدول، كما تبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم و تدهور قيمة العملة الوطنية و يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، و يعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري في العلاقات الاقتصادية، مع ما قد ينجم عنه من مساوئ الجمود والتحكم البيروقراطي، فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إليه من ظهور الاحتكارات و بسبب تلك المآخذ وغيرها اتجهت جهود تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الاعتماد على هذا النظام ، على أنه لا مفر من الالتجاء إلى نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية مثل الحروب والأزمات الاقتصادية الشديدة.[3]

1 زينب حسين عوض الله، المرجع سابق ذكره، ص291.
2 مرجع سبق ذكره، ص295.
3 موردخاي كرياتين، الاقتصاد الدولي، تعريب محمد إبراهيم منصور علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007 ص 93.

والآثار الاقتصادية للحصص كثيرة ومتنوعة ولا يوجد فرق كبير بينها وبين آثار الرسوم الجمركية، باستثناء الأثر الخاص بإيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتوقف في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

– **تراخيص الاستيراد** : عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا و مكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، ويتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، و قد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص إذا كان يخص المنتجات غير المرغوب فيها وقد تمنح السلطات هذه التراخيص في الحدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، أو تصدر تراخيص استيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

الأدوات التنظيمية

تشمل مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تنظم سير التجارة الخارجية، والتي تشمل المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية، إجراءات الحماية الإدارية.

– **المعاهدات و الاتفاقات التجارية** : هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل على أن أهم ما تقتضيه من مبادئ وأكثرها شهرة هو " مبدأ الدولة الأولى " وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو لمواطني أية دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى، و هو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين دولتين، عن المعاهدات التجارية حيث مدته تغطى عادة سنة واحدة، وتعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كالإشارة إلى الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين .

_ اتفاقات الدفع: ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان و جوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيد في حساب المقاصة لمدفوعات و متحصلات كل منهما مع الأخرى ، يحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم

على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة و مدة سريانه، و طريقة تجديده أو تعديل بعض نصوص[1] .

_ التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية نتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية التحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها:

– **منطقة التجارة الحرة:** وهنا تلتزم كل الدول عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية حسبما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة ومن أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث الاتحاد الأوروبي.

– **الاتحاد الجمركي :** و يتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه للرسوم الجمركية و القيود الكمية و الإدارية على الواردات فيما الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج ومن أشهر الأمثلة على ذلك اتحاد البنيلوكس الاتحاد الاقتصادي و لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية و الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء .

– **الاندماج الاقتصادي الكامل:** وبمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي، يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وهذه هي الصورة المتحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة.

التكتلات الاقتصادية الدولية: يعتبر تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية من الأهداف الرئيسية التي تسعى لها الجهود الدولية، ولقد تعددت مظاهر هذا التعاون وانتشرت الأجهزة الدولية الجماعية التي تعمل على تحقيقه منذ الحرب العالمية الثانية، وأهم هذه الاتفاقات في مجال التجارة الدولية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

– **الحماية الإدارية:** من خلال الإجراءات الاستثنائية التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، زيادة قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش والعديد من الإجراءات الأخرى، قد تكون الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.[2]

1 امل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 31.
2 زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ذكره، ص294.

المطلب الرابع: أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فمنها ماهي ذات صبغة اقتصادية ومنها ما هي ذات طابع اجتماعي وأخرى سياسية وإستراتيجية وبغض النظر عما إذا كانت في اتجاه السياسة الحمائية أم أنها تدعم حرية التجارة الخارجية ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف كما يلي [1]:

1- الأهداف الاقتصادية:

المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها

والعمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.

زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها.

حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك.

حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول.

2- الأهداف الاجتماعية:

حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.

إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.

العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض –السلع المضرة أو المخالفة للمعايير. الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

3- الأهداف السياسية والإستراتيجية:

توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية

تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.

العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

1 فيصل لوصيف، مرجع سابق ذكره، ص 16.

المبحث الثالث: مراحل تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تلجأ باستمرار إلى تطبيق تغييرات جذرية في هيكليتها الاقتصادية، مما يؤثر على العلاقات التجارية الخارجية، فتقلبات أسعار البترول وعدم الاستقرار الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع سلسلة الإصلاحات التي تنفذها الحكومة، تعزز الحاجة المستمرة لتحديد القوانين المنظمة للتجارة الخارجية، ونظراً للعجز الكبير في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية، يصبح من الضروري تبني استراتيجية تغيير مستمرة للإطار الذي ينشط فيه التبادل التجاري بين الجزائر وشركائها، وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة المراحل التاريخية لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية.

ورثت الجزائر بعد استقلالها نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد المستعمر في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بالسلطات إلى اتخاذ جملة من القوانين والمراسيم حاولت من خلالها تنظيم التجارة الخارجية بالاعتماد على مبدأ الرقابة ومن أجل فرض هذه الرقابة طبقت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة الإجراءات التالية :

1- التعريفية الجمركية:

استحدثت في هذا المجال معدلات جديدة للتعريفة الجمركية، وتم تنويعها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية، وفي سنة 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية، حيث اعتمد هذا الأمر على التفريق بين المنتجات حسب طبيعتها وتخصيصها من جهة، وحسب طبيعتها ومصدرها الجغرافي للدولة من جهة أخرى.

فحسب ترتيب المنتجات نجد ثلاث تصنيفات لتطبيق التعريفة الجمركية هي:

تعريفة جمركية محددة ب 10% تخضع لها سلع التجهيز والمواد الأولية.

تعريفة جمركية في حدود 5 إلى 20% تخضع لها المنتجات نصف المصنعة.

تعريفة جمركية في حدود 15 إلى 20% تخضع لها المنتجات تامة الصنع.

يبين هذا التمييز الجمركي لمختلف السلع والمنتجات حسب طبيعتها، التوجه الواضح لتشجيع السلع الخاصة بالتجهيز والمواد الأولية لدعم احتياجات الاقتصاد الوطني آنذاك، والتصنيع بوجه خاص، ويظهر التشجيع في قيمة الضريبية الجمركية الرمزية فقط[1] .

أما التصنيف حسب المنشأ والمصدر: تميزت التعريفة الجمركية لسنة 1963 بين أربع مناطق جغرافية:

فرنسا وتخضع منتجاتها لتعريفة جمركية خاصة.

المجموعة الاقتصادية الأوربية من غير فرنسا وتخضع منتجاتها لتعريفة جمركية خاصة موحدة.

1 صالح بن تومي، عيسى شقيقب، النمذجة القياسية للقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 08، 2006، ص 31

الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية وتطبق على منتجاتها تعريفة الحق العام.
باقي الدول وتطبق على منتجاتها تعريفة عامة.[1]
أما التعريفة الجمركية لسنة 1968، تميزت بتوزيع الحقوق الجمركية حسب المناطق الجغرافية من جهة، وحسب أصناف السلع المستوردة من جهة أخرى، وذلك كما يلي[2]:
تعريفة القانون العام تطبق على المنتجات التي يكون منشأها الدول الموقعة مع الجزائر الاتفاقيات تجارية قائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
تعريفة جمركية تفضيلية وتخضع لها المنتجات التي يكون منشأها دول المجموعة الأوروبية بما فيها فرنسا.
تعريفة عامة تطبق على باقي الدول.
جاءت التعريفة الجمركية سنة 1968 مدعمة المستوى الحقوق والرسوم الجمركية، مميزة بوضوح بين أصناف السلع المستوردة كما يلي:

الرسوم الجمركية المطبقة على وسائل الإنتاج:

وسائل التجهيز إعفاء شبه تام.
المواد الخام معفاة من التعريفة الجمركية إلا إذا كانت مثيلاتها موجودة في السوق المحلي.
المواد شبه الخام تميزت بنسب مخفضة بالنسبة للمواد الأساسية ونسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية.
الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الاستهلاكية، وتم تقسيمها إلى ثلاث أقسام:
سلع ضرورية وتخضع للمعدل المخفض.
سلع ضرورية من الدرجة الثانية وتخضع المعدلات منخفضة.
سلع كمالية: وتخضع المعدل الحظر (100 150)،
ومن الأبعاد الاقتصادية للتعريفة الجمركية لعام 1968 تذكر ما يلي:
أقدمت الدولة من خلال التعريفة الجمركية لعام 1968 إلى إقامة اقتصاد وطني خال من التبعية ويقوم على التنويع الجغرافي للاستيراد، ووقف التدفقات الزائدة وتشجيع الصناعات المحلية في إطار سياسة إحلال الواردات.
توفير حماية كافية للمنتج الوطني وهذا برفع معدل الحماية الفعلي خلافا للتعريفة الجمركية السابقة.
رفع نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة للدولة.
تحقيق الانسجام بين مستوى الحماية وسياسة التصنيع وإحلال الواردات، والتحكم في مصادر التموين الخارجية من خلال توزيع هيكلة التعريفة الجمركية حسب درجة التصنيع سلع محولة أو غير محولة وطبيعة المنتجات أساسية أو كمالية، استهلاكية أو سلع تجهيز.

1 الأمر رقم63-414, المؤرخ في 28 اكتوبر1963.
2 خضر مداني، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 148.

2- مراقبة الصرف[1]

لقد أصبحت مراقبة الصرف عملية ضرورية لتنظيم التجارة الخارجية، وقد بدأ تطبيق هذا النظام في أكتوبر سنة 1963 وهو سنة تأسيس البنك المركزي وهذا بعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، فتم وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف وهو قانون 63-144 المؤرخ في 13 أكتوبر 1963، وتعتمد هذه المراقبة على سعر الصرف الواحد، بهدف التخفيف من خروج العملة الصعبة والسيطرة على التقلبات النقدية في السوق الدولية، حيث سعت الجزائر من خلال فرض هذه الرقابة إلى المحافظة على توازن ميزان مدفعاتها الناجم عن حركة الصرف الدولية.

3- نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء

بموجب المرسوم رقم 63/188 المؤرخ في 16 ماي 1963 طبقت الجزائر نظام الحصص، حيث يظهر في شكل قوائم مالية سنوية تعدها وزارة التجارة و تحتوي على عدد و طبيعة المنتجات القابلة للاستيراد وهي قائمة غير مغلقة وقابلة للتوسع حسب احتياجات الاقتصاد الوطني، وقد يصل الأمر إلى الحظر الكلي لسلعة ما إذا كانت تشكل خطرا على المصلحة العامة و صحة المجتمع حسب ما نص عليه المرسوم، في حين يوجد خارج القائمة100 منتج على الأقل لا يتم إخضاعها لأية حواجز جمركية عند الشراء، ويخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات تخضع إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من الإجراءات الرقابي المتمثلة خاصة في الحصول على الترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الحصص فيما يلي:

- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة.
- الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الصعبة.
- حماية الإنتاج الوطني.
- تحسين وضع الميزان التجاري.

بالإضافة إلى حصص الاستيراد، أنشأت الجزائر كذلك التجمعات المهنية للشراء(GPA) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 233/64 المؤرخ في 10 أوت 1964 حيث تضم ممثلين عن الدولة بالإضافة إلى المستوردين الخواص وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة، وهي بمثابة مؤسسات مختلطة تجمع بين الدولة والخواص برأسمال ذو أغلبية للدولة، وتعمل هذه التجمعات بمثابة مؤسسات عمومية احتكارية للواردات التي تدخل في فروع النشاط الخاص بها، وهي مكلفة بإعداد برامج الاستيراد، وتوزيع الواردات على مختلف الأعضاء.

التجمعات المهنية كانت مشكلة من خمس فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني، وهي[2]:

1 سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر رسالة ماجستير، فرع التخطيط والتنمية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002/2000، ص42.

2 وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2019، ص 273.

- Le BIOMEX تعنى بالخشب ومشتقاته.
- Le GITEXAL تعنى بالنسيج الصناعي والقطن.
- Le GADIT وتعنى بالمنتجات الأخرى.
- Le CAIRLAC وتعنى بالحليب ومشتقاته.
- Le GICPوتعنى بالجلود ومشتقاته.

ومن المهام التي أوكلت لهذه المجموعات المهنية ما يلي:

تنفيذ البرنامج السنوي لاستيراد السلع التي أوكلت لها.

تسويق تلك السلع بين مختلف طالبيها حسب الحصص المحدد من قبل وزارة التجارة.

تشكيل حجم المخزونات بعد استشارة وزارة التجارة.

ولضمان السير الحسن لهذه التجمعات، أخضعت السلطات هذه التجمعات لرقابتها على المستوى الإداري من خلال الممثلين الدائمين للوزارة الوصية والمكلفين بضمان احترام البرنامج العام للاستيراد والمعد من طرف الحكومة بمشاركة المجتمعات المهنية للشراء، ومن جهة أخرى عن طريق الرقابة المالية الممارسة من طرف عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية، والذي أوكلت له مهمة متابعة وإتمام كل العمليات المالية. وبالتالي فإن الشراكة بين القطاع الخاص والدولة تميزت بعدم التوافق بينهما، والذي ظهر نظراً لوجود برامج وأهداف متناقضة بين المستوردين الخواص الذين هدفهم الربح، وقطاع الدولة الذي هدفه الوحيد هو التموين وتنظيم السوق الوطنية، وكشف فكرة الرقابة على المبادلات الخارجية للفترة 1962-1969 إلى حين إعلان الدولة احتكار قطاع التجارة الخارجية في سنة 1972.

المطلب الثاني: احتكار التجارة الخارجية (1970 – 198) :

بعد قيام الجزائر بتطبيق سياسة الرقابة على التجارة الخارجية في الفترة التي تلي الاستقلال، بدأت بالانتقال التدريجي من الأبواب المفتوحة أمام ممارسة التجارة إلى بداية ممارسة الدولة عن طريق مؤسساتها وأجهزتها، والذي تعزز في الثمانينات، وهذا في ظل مخططات التنمية، وفيما يلي سوف تدرس الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية بخصوص احتكار تجارتها فيما يلي:

1-المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار:

ابتداء من سنة 1966، بدأت تظهر الشركات الوطنية التي أنشئت انطلاقا من عمليات التأميم، أو تبعا لمخططات التنمية. وعندها وقع نزاع حاد في الاقتصاد (الذي تميز بانفتاح كبير على الخارج) بين قطاع إنتاجي تسيطر عليه الدولة، وهيئات تجارية عرضها الربح الخاص. لقد تم تجاوز هذا الى نزاع الذي دار بين التجمعات المهيمنة للشراء، والتي تتولى إدارة التجارة الخارجية والمؤسسات والقطاعات العمومية الإنتاجية التابعة للدولة،

ابتداء من جويلية 1971، وتم وضع مجموعة من القرارات التي منحت حق احتكار عمليات التجارة الخارجية إلى المؤسسات العمومية.[1]

وفي سنة 1970 تم إلغاء التجمعات الاحترافية للشراء بصفة رسمي(G.P.A) ، و في سنة 1971 أصبحت الدولة تحتكر قطاع التجارة الخارجية بشكل شبه نام ، حيث أن ما يقارب 20 شركة عمومية كانت تمارس احتكار و مراقبة حوالي 80% من التبادلات الخارجية على المستوى التنظيمي، حولت للمؤسسات احتكار استيراد المنتجات ومواد فروع هذه المنتجات، مثل شركة الميكانيك(SONACOME) ، الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية الجديدة (SNNGA) الشركة الوطنية لمواد البناء(SNMC) ، الشركة الوطنية للمواد الحديدية (SNS)، أين تداخل توزيع الاحتكار بين احتكارات الاستيراد المرتبطة بالإنتاج، وأخرى مرتبطة بالتوزيع للمنتجات متماثلة ومتجانسة يتم استيرادها من الخارج.

إن إسناد عمليات الاستيراد لاحتكارات المؤسسات العمومية، يمنح المؤسسة المحتكرة تنفيذ الصفات التجارية الخاصة بفرع بصفة فردية، بعيدا عن كل منافسة من المؤسسات عمومية أو خاصة، ويتم ذلك بواسطة نصوص وتشريعات وهكذا تم وضع قائمة خاصة بالمنتجات الخاضعة لاحتكار المؤسسة العمومية ضمن قائمتين: القائمة (A) تخص المنتجات التي تمارس احتكار فعليا الاحتكار العملي من طرف المؤسسة العمومية أما القائمة (B) فتضم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة، بشرط أن توجه المنتجات فقط لاحتياجاتها الداخلية. تسعى الدولة من خلال توكيل الاحتكار للمؤسسات العمومية (على الأقل من الناحية النظرية) إلى التحكم وضبط التدفقات التجارية للدولة الجزائرية مع الخارج وتنظيمها، بفضل تعميم صفة الدولة على التجارة الخارجية.

ولقد أخذ احتكار الدولة طابعه الرسمي منذ 1974، ضمن البرنامج العام للاستيراد (PGI) بمقتضى الأمر رقم 74/12سنة 1974، وبالمقابل كانت عمليات التصدير حرة، وفقا للأمر 74- 11 المؤرخ في 1974/01/30، و لم تكن تخضع لاحتكار المؤسسات العمومية عدا بعض المنتجات توجد في قائمة أعدتها وزارة التجارة بالتعاون مع الوزارة الوصية.[2]

2-تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

عرف الاحتكار الخاص بالاستيراد بعض الليونة في السنوات الأولى للثمانيات، وتم تصنيف الواردات التي تستورد في إطار الاحتكار بترخيص من الوزارة الوصية (القائمة A) المنتجات التي يتم استيرادها من قبل المؤسسات العمومية غير المحتكرة (القائمةB) في إطار احتياجات النشاط من استغلال واستثمار، كما سمح للقطاع الخاص بتحقيق استثماراته المعتمدة للحصول على تراخيص استيراد. [3]

1 جمال تواتي، دراسة تحليلية واقتصادية قياسية للتداخل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998 ص90.

2 منى مسغوني، مرجع سابق ذكره، ص33.

3 المرجع نفسه، ص76.

في حين سعت الدولة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، و بدأ هذا الاهتمام منذ سنة 1986، عندما واجهت السوق النفطية الدولية تنفيذيا، مما دفعها إلى البحث عن السبل والقنوات التي تشجع الصادرات غير النفطية بخصوص ما يتعلق بالجانب الضريبي حيث سمح قانون المالية لسنة 1986 بإدخال إعفاء على الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية على جزء من رقم الأعمال المؤسسات العمومية والخاصة الذي تحققه بالخارج هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتعلق بالإعفاء الثاني بالدفع الجزائي، كما صدر المرسوم المتعلق بدعم وترقية المنتجات المصدرة (AMPEX) هذا المرسوم يتم تطبيقه وفقا للأساليب التطبيقية التي ينص عليها القرار الصادر سنة 1986 عن وزارة التجارة و وزارة المالية ووزارة التخطيط، بالإضافة إلى فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل (EDAC) الذي يعمل على تسهيل تحقيق عمليات التصدير ، وفي سنة1990 ، وفي إطار تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أصبح بإمكان المصدرين للسلع غير التقليدية الاحتفاظ بكل مداخيلهم من الصادرات بالعملة الصعبة(100%).

أما في مجال التأمين فقد أسند ضمان التصدير إلى الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAR) التي تغطي الأخطار التجارية وغير التجارية. وبالرغم من هذه الإجراءات التي تسعى إلى تشجيع التصدير، فإن احتكار الدولة القطاع التجارة الخارجية قد استمر بصدور القانون المتضمن ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي تلاه المرسوم التنظيمي المتعلق بشروط برمجة المبادلات الخارجية، وتكوين ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية.

وقد استمرت الدولة في ممارسة احتكارها التجارة الخارجية، إلا أنه يمكن ملاحظة بعض التطورات بخصوص منح امتيازات التصدير للمؤسسات العمومية، وفتح المجال أمامها لممارسة نشاطها في إطار دفتر الشروط، كذلك فقد قامت الدولة بالتراجع بخصوص إلغاء دور المؤسسات الخاصة في التجارة الخارجية من استيراد وتصدير السلع والخدمات، كما تراجعت في قرار إلغاء دور الوسيط حيث سمحت بممارسة هذا النشاط لكن تحت إطار تنظيمي.

وكذلك تولى البنك المركزي تخصيص النقد الأجنبي العائد في معظمه من الصادرات النفطية خلال فترة السبعينات والثمانينات من خلال النظام المركزي لتراخيص الاستيراد الممنوحة للوك اللات التجارية المعتمدة وبالإضافة إلى نظام معقد لتفويضات الاستيراد احتفظت الجزائر بمجموعة من علاوات الصرف للتحويلات الزائدة عن الحدود المقررة مسبقا، مما شكل ممارسات متعددة للعملة.

وهكذا فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و التي بدأت من أوائل السبعينات حتى الثمانينات (1970 – 1989)، حيث عرفت اتجاه الدولة إلى إتباع سياسة الحمائية في ممارسة التجارة الدولية حيث تم إخضاعها إلى قواعد رقابية صارمة ، عدا احتكارات المؤسسات العمومية حيث سعت من خلالها إلى ترشيد الاستيراد (بالقضاء على الوسطاء و الخواص)، من أجل الدفع بعملية التنمية الوطنية في إطار المخططات الوطنية

المطبقة في إطار سياسة تنموية شاملة، مما يوفر الحماية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية ، بالإضافة إلى تنميته و النهوض به[1].

المطلب الثالث: التحرير المقيد للتجارة الخارجية

الإصلاحات الاقتصادية:

قامت الجزائر تغيير سياسة التجارة الخارجية بداية مع أزمة النفط في سنة 1986، حيث بينت الاختلالات الاقتصادية الكلية التي حدثت بسببها، وكذا مواطن الضعف في الاقتصاد، حيث تدهورت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين عامي 1985 و 1986، وانخفضت معها إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38%، مما جعل الجزائر تفكر في إصلاح قطاع التجارة الخارجية، والحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل احتكار الدولة للتجارة، و إلى إجراء جملة من الإصلاحات و قامت بتطبيق سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي، واعتمادها على قطاع أحادي (المحروقات)، و غلق المجال أمام القطاع.

من خلال ذلك وفي سنة 1990 ظهرت قوانين وإجراءات تسعى إلى التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وسعر الصرف، أما سنة 1991 شهدت التحرير التام للتجارة الخارجية، حيث سعت الحكومة الجزائرية خلال من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية إلى ما يلي:

شرقية الصادرات خارج المحروقات.

تسريع إجراءات دخول الاقتصاد الوطني في التقسيم الدولي للعمل، وبالتالي القضاء على الاحتكارات التي كانت في أيدي الدولة ومؤسساتها.

تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية، وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي وتحديثه من حيث التقنية الإنتاجي وتخفيض التكاليف، وتنويع الإنتاج وتحسين جودته.

التخصيص الأمثل للموارد النادرة من العملة الصعبة، وزيادة فرص استعادة الاقتصاد الوطني.

مواجهة القوة التضخمية التي تتزامن نظاميا مع الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي.

الاتجاه نحو تحرير الأسعار، أي إخضاعها إلى قوى العرض والطلب، وضمان المنافسة في الأسواق.

ثم بدأت الجزائر في تحرير التجارة بصدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفري 1990، الذي يدعم حرية الاستثمار الأجنبي بالجزائر الذي يسمح بما يلي [2]:

– منح فرصة لمشاركة الرأسمال الأجنبي بكل أنواعه في التنمية الاقتصادية، وتشجيع كل أشكال الشراكة الأجنبية.

– إلغاء جميع القيود والقوانين السابقة والمتعلقة بالأخص بمجالات تدخل الرأسمالي الأجنبي، الذي يمكن أن يضم أشخاصا معنوية عامة أو خاصة، حيث بالإمكان استثمار الرأسمال في كل القطاعات.

1 منى مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص35.
2 منى مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص35.

– فتح وتمثيل البنوك والمؤسسات الأجنبية في الجزائر من قبل مجلس النقد والقرض.

وتم مع صدور قانون النقد والقرض، في أفري 1990 إزالة الاحتكارات الخاصة بالاستيراد، كما سمح هذا القانون بفتح الاستيراد والتصدير مع المتعاملين الخواص الجزائريين ومنح تراخيص للوكلاء الأجانب الاستقرار في الجزائر.[1]

أما عن الإجراء الرسمي الملموس على الرغم من محدوديته) في تحرير التجارة الخارجية، نصت عليه أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الذي أدخل نظاما يضم شركات الامتياز، و شركات بالجملة ووفقا للمادتين40 و41 حيث تم إعادة الاعتبار لتجار الجملة، وللمرة الأولى بعد مرحلة الاحتكار سمح للمتعاملين التجاريين من استيراد البضائع لإعادة بيعها و إعفاءها من الإجراءات المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية و الصرف، و ابتداء من أفريل 1991، منح الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها كشركة للبيع بالجملة لكل كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري، مما يساعد على زيادة المنافسة، كما يملك مستورد البضائع الحق في الحصول على الصرف الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي ، و هذا تبعا للأنظمة (90-02 90-03 ,90-04) التي قام بإصدارها بنك الجزائر في سبتمبر 1990، كما أدت هذه الأنظمة إلى إلغاء الإجراءات التنظيمية التي تخص حسابات المصدرين بالدينار القابل للتحويل[2] .

كما تم إزالة القيود على تراخيص الاستيراد، بالرغم من خضوع بعض الواردات للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية، حيث يتحصل البنوك بعد كل عملية استيراد تتم من خلال أحدها إلى مساعدة من طرف المستورد في الحصول على الثمان بالنقد الأجنبي بشروط ملائمة، في حين بقيت الحواجز على كل من تجارة الخدمات السياحة والمصروفات الصحية والتعليمية خارج القائمة.

منح القطاع الخاص الحق في الحصول على العملة الصعبة، من ظهور متعاملين خواص كثر في مجال التجارة الخارجية، إلا أنه أثر سلبيا على القطاع المنتج، لأن الظروف لم تساعد على الاستثمار في إنتاج السلع حتى شروط المردودية بين القطاع التجاري والقطاع المنتج كانت غير مجدية لهذا الأخير.

فالمنتجون الخواص يتجهون إلى التجارة مما يضمن لهم مكاسب أكبر، و مخاطر أقل مما هي عليه في قطاع الصناعة.

المطلب الرابع: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت السلطات العمومية بتطبيقه بداية من سنة 1994 بإجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وهذا التطبيق شروط صندوق النقد الدولي و التي تتمثل في تجهيز الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، من خلال تحرير تجارتها الخارجية و من ثم فتح حدودها في أمام السلع و الخدمات الأجنبية، وكذلك رؤوس الأموال الأجنبية، حيث كان ذلك من خلال التعليمة رقم 20-94

1 حسين بن الطاهر، انعكاسات برامج التعديل على مستوى العمالة في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، 5 أكتوبر 2001, ص83.
2 المرجع نفسه، ص85.

المؤرخة في 12 أفريل 1994 التي أصدرها بنك الجزائر(البنك المركزي) والتي تتعلق بتمويل الواردات حيث تم بموجبها حل اللجنة الخاصة المكلفة بعملية تمويل الواردات المسماة

(AD HOC) ، كما أعادت هذه التعليمة الاعتبار للبنك المركزي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية، و تم تجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة. حيث عملت هذه التعليمة على إلغاء سابقتها التي تتعلق بعملية تمويل الواردات، كما حددت شروط منح القروض المصرفية التي تعتمد على الجيدة بين البنك والعميل، وفقا لقدرته على السداد.[1]

كما طبقت إجراءات أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي نقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد، باستثناء السياسات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 و تم تحرير واردات المعدات الصناعية والمهنية و من أجل زيادة درجة الانفتاح ودعم التكامل الإقليمي تم تخفيض التعريفة الجمركية، و كذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات حيث انخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997، وشمل الحظر ثلاث فئات من السلع المستوردة لأسباب دينية وصحية واجتماعية والسلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994 و يوجد عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة التي ألغيت القيود عليها بنهاية 1994 وتم إلغاء الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995، هذا بالنسبة للواردات, أما بالنسبة للصادرات، فقد تم إلغاء الحظر السابق عليها، وفي جوان 1996 وأصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية.

شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا سنة 1994 وهذا نتيجة التحرير التجارة الخارجية، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 1995، بالرغم من ذلك فهو أدنى من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية.

وقد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية سنة 1996، رغم التحرير التجاري وظلت على نفس المستوى سنة 1997، ويرجع انخفاض الواردات سنة 1996 إلى حدوث تشيع مفاجئ في الطلب، ومستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني[2].

كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي الصعوبات التي اعترضت المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي، حيث واجهت هذه المؤسسات صعوبة مالية بسبب تزايد المنافسة، هذا بالإضافة إلى انخفاض واردات السلع الاستهلاكية نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي للعائلات و استمر ضغط انخفاض الواردات سنة 1997، على الرغم من ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد ، بسبب برامج التصحيح الهيكلي، حيث حدث انخفاض قيمة الواردات بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجحة و

1 مسعود قرير التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2000/2001، من 178.

2 عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنلي شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص441

التي كان نشاطها يعتمد على الواردات بصورة كبير ، وبما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت ضعيفة فمن المتوقع أن يستمر حجم الواردات بالانخفاض على المدى المتوسط حيث يمكن أن تنمو مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيام بتخفيضات جديدة على الرسوم الجمركية، وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي و منظمة التجارة العالمية.[1]

أما فيما يخص القطاع الخارجي فقد ركز هذا البرنامج على متابعة تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات، وكما ركز أيضاً على تطوير نظام الصرف من خلال إقامة سوق للصرف بين البنوك سنة 1995، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل و تم خفض مستوى الحماية الجمركية و الحدود القصوى للتعريفة الجمركية فقد خفضت التعريفة الجمركية بالنسبة للواردات من منظمة التجارة العالمية في إطار التحضير للانضمام إلى 50% في سنة 1996 إلى 45% في 1997، أما من جانب الصادرات فقد الغي تقريبا كل الحظر السابق عليها. [2]

كما أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من يونيو1996 واعتمدت بعض السياسات أهمها:

إصلاح السياسة النقدية لتخفيض معدلات التضخم.

تحرير الأسعار.

تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف وذلك بإلغاء التراخيص المفروضة الصادرات وبعض الواردات تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرامج الخوصصة.

إصلاح النظام الضريبي من خلال إلغاء الرسم على القيمة المضافة وعلى العديد من المواد وقرض الضريبة على المداخيل الغير القارة.[3]

حيث شرعت الجزائر في عملية إصلاح هيكلي شامل، من أجل علاج جذور الأزمة، والتي تمثلت في جملة من آليات التحول الفعلي لتحرير التجارة الخارجية حيث أصبح التعديل الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية.

التجارة الخارجية ما بعد الإصلاحات:

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفي نيات، إلى حد ما دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بان الاقتصاد الجزائري مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل4.5 %في السنتين 1998 و1999 إلى 6.2% في سنة 2000، فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات. الإجمالية 10.8% في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 9.4% في نفس الفترة لسنة 2001، إن هذا

1 عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص441.

2 بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية العدد 31 الكويت المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص 05.

3 مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر، دار الحامد عمان 2009، طبعة 1، ص 14

الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول و صادرات الغاز الطبيعي ب 60 مليار مكعب، وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار، أي ما يمثل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة ، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2.7% في النصف الأول من سنة 2001، ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16% عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات ب 33%، ويليه المواد الغذائية ب 25.8% من المجموع الكلي للواردات.

إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في النصف الأول من سنة 2001 ، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري ب 24 عن منتصف الأول لسنة 2000، وتشير نفس الدراسة السابقة، أنه ارتفع في جانفي 2005 الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001 ، حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة انخفضت مديونية الجزائر ب 10 % في سنة 2001 عن سنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار، كما أن انخفض التضخم إلى 1% سنة 2001 وللتذكير، ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع العام بنحو ثلاثة أرباع إنتاج الصناعة التحويلية سنة 2001 ، وهذا الأمر يعطي أهمية خاصة لخطة الحكومة لتوسيع برنامج التخصيص ليشمل العدد الأكبر من الشركات الصناعة التابعة للقطاع العام في المرحلة المقبلة " تشير النتائج المحققة في أهم الأنشطة الصناعية بين سنتي 1999 و2000 ، أن معدلات النمو غير مستقرة، حيث ارتفع في مواد البناء بنسبة 7%، وانخفض في كل من النسيج والجلود والزارعة الغذائية والحديد والصلب، بالنسب التالية: 8.4%-6.4%-1%على التوالي كما يصرح المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي[1].

وقد قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2001 بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية تقدر بـ 344 مليار دينار جزائري، وكما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي ، وتماشيا مع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي، وجلب المستثمرين الخواص والأجانب، اتخذت عدة إجراءات بغية إعطاء ديناميكية وفعالية للجهاز المصرفي العمومي الجزائري، حيث خصصت الدولة 10 مليار دينار جزائري في سنة 2002 تضاف إلى 19 مليار دج قد رصدت لسنتي 2000 و 2001 ومن نتائج ذلك، إمكانية مشاركة القطاع الخاص فيها، حيث بادرت الحكومة الجزائرية بالسماح للخواص الوطنيين أو الأجنبيين بإنشاء مصارف خاصة سنة 1998 ، حيث وصلت الى 26 مصرفا في سنة 2001 وقامت الدولة الجزائرية بأعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية.

1 منار عماري، ليلى قطاف الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، سطيف، 30أكتوبر 2001، ص29.

ومن أهم هذه التعديلات قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01-03 و01-04 على التوالي، حيث يتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع ووجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار ورفع من القدرات التنافسية للمؤسسات وأهم ما يميز هذا القانون المعدل ما يلي[1] :

- عدم التمييز بين القطاع العام والخاص، وإنشاء شباك موحد يقدم خدمات في الوقت المحدد لكل الأطراف وطنيين أو أجانب، إلى جانب تميزه عن قانون الاستثمار السابق بتلك الخصائص المذكورة أعلاه وأخرى، تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب بهدف جلبهم للقيام بالاستثمار في الجزائر قدرت قيمة الاستثمارات ب 525 مليار دينار جزائري تنفق خلال الفترة ما بين 2001 و2004، على القطاعات الأساسية التالية: القطاع الزراعي، والخدمات العامة الخاصة بالطاقة والمحروقات وقطاع النقل وباقي البنى التحتية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

- أما قانون الخوصصة الذي يحمل الرقم 04-01، فيهدف إلى تنظيم تسيير المؤسسات العمومية وخوصصتها، والدافع العملية التعديل يكمن في ثقل سيرورة الخوصصة التي انطلقت في سنة 1995، وأهم ما يرمي إليه هذا القانون ما يلي:

- تولي الوزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات للأمانة العامة لمجلس مساهمات الدولة.

- تحدد الإستراتيجية الشاملة للخوصصة بعد دراسة الملفات وإعداد البرامج من قبل مجلس المساهمات الدولة.

- حمل الشركات العمومية القابضة، وتشكيل28 مؤسسة لتسيير المساهمات، حيث تضم674 مؤسسة اقتصادية .

- إدماج الأمرين المتعلقين بالخوصصة، وتسيير رؤوس الأموال التجارية في المؤسسات التي تنتمي للقطاع العام.

وللعلم، أن الجزائر تراجعت من المرتبة 95 حسب التقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2000 إلى المرتبة 100 حسب التقرير لسنة 2001، حيث يعتمد هذا التقرير على عدة مؤشرات للتنمية البشرية منها:

نسبة الأمية، وطول العمر، ومدى توفر الحاجيات الضرورية للاستهلاك، وتوفر الماء والتوزيع العقلاني للثروة ... الخ.

يتضح من خلال ما تقدم، أن الدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية، ووقعت على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2001 وتتأهب إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارية حيث الهدف الرئيسي من تلك العملية المتشعبة المجالات، وهو تأهيل المؤسسات الوطنية بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية والأجنبية، ولما لا اختراق الأسواق الخارجية.[2]

1 منير يونس، المار الإصلاحات النهوض الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 23 أفريل 2002، ص 22.

2 منير يونس، المرجع السابق، من 22.

المحور الثاني

الميزان التجاري

المبحث الأول: عموميات حول الميزان التجاري

تعتبر المعاملات التجارية بين الدول أساسية لتحديد الميزان التجاري، حيث يشمل ذلك التبادل التجاري بمختلف أشكاله من تصدير واستيراد، بالإضافة إلى تقديم الخدمات والتعويضات المالية، تُعد هذه المعاملات مؤشرًا هامًا لقوة الاقتصاد الوطني واندماجه في السوق العالمية، وتساهم في فهم العلاقات التجارية بين الدول وتحديد مدى توازن الميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

– يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مر ونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطاتها الإنتاجي وتنويعه أل يتيح لها فرصة توفير فائض في النتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري [1].

– يسجل الميزان التجاري تدفق البضائع بين بلد ما وبقية العالم (المواد الخام، الطاقة والسلع المصنعة، ...إلخ).[2]

– الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خال فترة معينة (عادة ما تكون 3 أشهر)هكذا تقيم العالقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) – إجمالي واردات البلد (Y)

حيث يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.

– الميزان التجاري الإيجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، وكمثال عن ذلك نذكر: كندا، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر.

– الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري" التي ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الأوليات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة

1 فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص234.

2 Metay, Y., & Rudelle, C. (2006). Economie-droit Tle STG (Séquence Bac). paris: Bréal.

لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي[1] .

ويعرف الميزان التجاري أيضا بأنه الفرق بين قيمة الصادرات دولة ما وقيمة وارداتها، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.[2]

حيث يمكننا تعريف الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات لدولة ما من سلع وخدمات حيث يكون فائضا في حالة صادرات أكبر من الواردات، وعجزا في حالة الواردات أكبر من الصادرات، وعادة يكون خال فترة زمنية معينة ثالثة أشهر.

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري

1-الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكال ماديا ملموسا) الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.)

كما يشير أيضا إلى الفرق بين صادرات السلع من دولة معينة وارداتها من السلع خلال فترة زمنية محددة. إذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات، يكون هناك فائض في الميزان التجاري السلعي، وهذا يشير إلى أن الدولة تصدر المزيد من السلع مما تستورده، وتحقق بذلك إشباع الطلب الخارجي وزيادة العملة الأجنبية المتدفقة إلى الدولة. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت قيمة الواردات تتجاوز قيمة الصادرات، فإن هناك عجز في الميزان التجاري السلعي، وهذا يشير إلى أن الدولة تستورد المزيد من السلع مما تصدره، وتحتاج إلى دفع العملة الأجنبية لتلبية الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

2-الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول) النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال) [3].

كما يشير أيضا إلى الفرق بين الصادرات والواردات من الخدمات لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة. تشمل الخدمات عناصر مثل النقل، والسياحة، والخدمات المهنية، والتأمين، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، والتعليم، والترفيه، وغيرها. إذا كانت قيمة الصادرات من الخدمات تفوق قيمة الواردات، يكون هناك فائض في الميزان التجاري الخدمي، وهذا يشير إلى أن الدولة تصدر المزيد من الخدمات مما تستورده، وتحقق بذلك زيادة صافية في العملة الأجنبية. وإذا كانت قيمة الواردات من الخدمات تتجاوز قيمة الصادرات، فإن هناك عجز في الميزان التجاري الخدمي، وهذا يشير إلى أن الدولة تستورد المزيد من الخدمات مما تصدره، وتحتاج إلى دفع العملة الأجنبية لتلبية الطلب المحلي على الخدمات الأجنبية.

1 مليكي سمير بهاء الدين، عبد الجليل هجيرة، ونادية أحمادوش. (ديسمبر, 2012) أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. مجلة Les Cahier du MECAS، 8(1) ، ص 134.

2 محمد بلقاسم حسن بحلول، سياسة تخطيط لتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، د، م، ج، الجزائر، 1999، ص 248.

3 عبد الرحمن يسري أحمد، وإيمان محب زكي، اقتصاديات دولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص222.

المطلب الثالث: أهمية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يتحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه ليتيح لها فرصة توفير فائض الإنتاج من اجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.[1]

بالإضافة الى:

- يساعد الميزان التجاري في تحقيق توازنٍ في الاقتصاد الوطني من خلال ضبط التوازن بين الصادرات والواردات وتجنب الفائض أو العجز الكبير.
- يُساهم الميزان التجاري في تحقيق توازنٍ في حسابات الدفع الدولية وتمويل المدفوعات الخارجية وتعزيز الاحتياطيات النقدية.
- التأثير على قوة العملة، حيث يؤثر الفائض في تعزيز العملة وزيادة استقرارها.
- يُعزز الميزان التجاري تطوير الصناعات المحلية وتعزيز التنافسية عبر زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.
- يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات من خلال ما يتعلق من سلع وخدمات المصدرة والمستوردة.
- يحلل الهيكل السلعي للصادرات والواردات ودرجة تنوع النشاط الإنتاجي للدولة.

1 فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 234.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

يُعَدُّ الميزان التجاري مؤشرًا حيويًا يعكس العلاقة بين قيمة الصادرات والواردات لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة، فإن توازن الميزان التجاري يعكس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز موقعها التنافسي في الأسواق الدولية، بينما يُشير الاختلال إلى وجود فجوة أو تباين بين قيمة الصادرات والواردات مما يُعرِّض الاقتصاد الوطني لمخاطر وتحديات متعددة، حيث سنقوم في هذا المبحث بالتطرق الى أسباب توازن واختلال الميزان التجاري وعرض طرق معالجته.

المطلب الأول: أسباب التوازن والاختلال في الميزان التجاري

1-الأسباب الغير اقتصادية:

التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية في السوق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليا وبالتالي حدوث اختلال بسبب تراجع الصادرات والعكس في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها حيث سيؤدي هذا إلى توسيع الصادرات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري. أسباب هيكلية هي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة منها هيكل التجارة الخارجية سوآءا الصادرات أو الواردات ففي حالة الدول المتخلفة تتميز صادراتها بالتركيز السلعي وعدم تنوعها اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين كحالة الجزائر التي تعتمد على صادرات المحروقات والغاز أي أن أي اختلال طفيف في الطلب أو في أسعار تلك السلع سيؤدي بها إلى حدوث اختلال فوري في موازينها التجارية ومن أهم مثال على ذلك اختلال أسعار النفط في ظل الأزمة الصحية التي يعيشها العالم الأمر الذي يلوح بظهور أزمة اقتصادية في الأفق القريب – أسباب دورية تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول تذكر منها الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تنعكس على الدول الأقل تطورا بسبب ارتباط قطاعاتها الاقتصادية بقطاعات الدول المتقدمة، تغيرات أذواق المستهلكين وكذا العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية كسياسة التعريفات الجمركية ونظام الحصص .[1]

2-الأسباب الغير اقتصادية تتمثل في:

عوامل طبيعية كالكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع كالزراعية وزيادة الواردات منها انقلاب الموازين

التقدم التكنولوجي: ما يترتب عنه من اختراعات جديدة والتي تتمركز أساسا في الدول الصناعية المتقدمة، كما أن هذا التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول الصناعية من الدول النامية فتنخفض صادرات هذه الأخيرة مؤدية إلى تدهور حالة ميزانها التجاري.[2]

1 زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص42.
2 حشيش عادل أحمد مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ,2003

الظروف السياسية: كالنزاعات الدولية والحروب والمقاطعات الاقتصادية وسور الأزمات

النمو الديمغرافي: حيث ينتج عنه زيادة في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية سواء كان يتم إنتاجها محليا فتتراجع صادراتها أو يتم إنتاجها خارجيا فتزداد الواردات منها.

الإضرابات العمالية: مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتكبد الخسائر، بالتالي التوجه نحو الاستيراد لتحقيق الاكتفاء المحلي.[1]

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان اتجاري

1-التوازن في الميزان التجاري:

يشير إلى حالة تكافؤ كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

المنتجات المحلية

معناه:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي [2].

2-الاختلال في الميزان التجاري

ويحدث عندما لا تتوازن قيمة ما يتم تصديره من بلد ما وقيمة ما يتم استيراده. إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، فإن هناك عجز في الميزان التجاري، وإذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات، فإن هناك فائض في الميزان التجاري.

1 زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص.102.
2 فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 124-125.

- الاختلال الطارئ:

ينشأ نتيجة لأحداث أو ظروف غير متوقعة تؤثر بشكل ملحوظ على التجارة الدولية للبلد. تلك الأحداث قد تكون طبيعية مثل الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والفيضانات، والأعاصير، والجفاف. فهذه الأحداث يمكن أن تؤثر على قدرة البلدان على إنتاج وتصدير السلع الزراعية والصناعية.، أو سياسية مثل الحروب والنزاعات المسلحة فقد تؤدي الى تعطيل التجارة وتدمير البنية التحتية الاقتصادية، مما يؤثر بشكل كبير على تدفق السلع والخدمات.، أو اقتصادية مثل التقلبات الكبيرة في الأسواق العالمية مما يؤدي الى تقليل الطلب العالمي على السلع والخدمات، أو الأحداث الصحية العامة مثل الجائحات مثل فيروس كورونا (COVID-19)، والتي تؤدي إلى قيود على الحركة وتوقف الإنتاج والتجارة في العديد من الصناعات.

- الاختلال الدوري:

يعبر عن تقلبات دورية تحدث في توازن التجارة الخارجية للبلد. يكون هذا النوع من الاختلال نتيجة لتغيرات دورية في عوامل عدة تؤثر على التجارة الدولية، وهذه التغيرات تكون جزءًا من الدورة الاقتصادية الطبيعية. مثل حالات النمو والازدهار خلال فترات النمو الاقتصادي، يزيد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتحسن الميزان التجاري. وعلى العكس، في حالات الركود الاقتصادي، ينخفض الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، مما يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري.

- الاختلال الدائم:

هذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالختال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر[1].

المطلب الثالث: طرق معالجة اختلال الميزان التجاري

تتم معالجة الاختلالات في الميزان التجاري وفق أدوات والجات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، أو عن طريق الجات وأدوات السياسة التجارية كما يلي:

أولا: أدوات وآليات السياسة النقدية

تسعى هذه السياسة لمعالجة الميزان التجاري بطرق غير مباشر وذلك لتحقيق عدة أهداف منها أهداف رئيسية تتمثل في استقرار سعر العملة، تشجيع النمو الاقتصادي، موازنة ميزان المدفوعات وأخرى ثانوية تتمثل فمعدلات الفائدة، الكتلة النقدية، سعر الصرف.

1 حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص130.

1- أدوات السياسة النقدية:

- ✓ **الأدوات الكمية للسياسة النقدية:** وهي تؤثر على العرض النقدي من خلال) عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثر على الكتلة النقدية، والمتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصومة، والتغير في متطلبات الاحتياطي والتي تؤثر على المضاعف النقدي).

- سياسة إعادة الخصم:

يرتبط تحديد سعر إعادة الخصم بظروف سوق القروض، وذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.[1]

- سياسة أسوق المفتوحة:

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية (الكتلة النقدية) ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات يعتبر ظاهرة نقدية ويركزون في التحليل على آثار التغير في الطلب على النقود وعرض النقود على التغير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة،

وذلك باعتبار أن التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية لموقف ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) ككل.[2]

- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:

إن مقدرة البنك التجاري الافتراضية تعتمد على ما تملكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه ، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك و لكن تقوم باستخدامها كالقيام باقتراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية و التجارية ، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع ، و تحدد من طرف البنك المركزي فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فان البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري ،و أحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة ، و بالتالي التأثير على عملية خلق النقود و انخفاض حجم الائتمان و العكس[3].

وهكذا فان سياسة تغير نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي لأنها تعمل كمنظم للمعروض النقدي.

1 موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الثاني، دمشق،1999، ص75.
2 المرجع نفسه، ص76.
3 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر ،2005 ,ص 153.

✓ **الأدوات النوعية للسياسة النقدية.**

من أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطة النقدية لتوجيه الائتمان توجيها ينسجم مع أ أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي[1] :

- سياسة تأطير الائتمان:

تستخدم هذه السياسة أساليب الأغراء من خلال منح المصارف تسهيلات معينة، بهدف توجيه المصارف باتجاه سلوك معين، كالمزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف، بالإضافة لاستخدام أساليب الرقابة على الائتمان[2].

- السياسة الانتقائية للقرض:

للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي[3]:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرفية، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وتكلفة الموارد التي تمول القرض وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، فإذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض الأنشطة فإنه يقوم بخصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي، كما يمكن أن يفرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم.
- تحديد حد أعلى الائتمان باستخدام بطاقات الائتمان، فمثلا في فترات التضخم قد يلجأ البنك المركزي إلى وضع حد أعلى الائتمان المقدم بالبطاقات خاصة إذا كانت واسعة لانتشار.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي، والغرض منه كبح الطلب على البضائع وهذا في فترات التضخم.
- رقابة الائتمان العقاري، ونقصد به التأثير في حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري كتقييد إقامة المنشآت الصناعية مثلا.

- الإقناع الأدبي:

وهذه الوسيلة يتم استعمالها من قبل البنك المركزي بأسس ودية مع البنوك التجارية، حيث يقوم البنك المركزي بطلب خفض أو زيادة حجم الائتمان في مجال محدد، دون أن يستعمل الطرق الرسمية التي يمكن له أن يلجأ إليها، فإذا لاحظ البنك المركزي أن البنوك التجارية قد أفرطت في منح الائتمان فإنه يطلب منها التخفيض من حجمه، وهذا دون اللجوء إلى استعمال أي وسيلة من الوسائل التي يمكن له أن يستخدمها مثل نسبة الاحتياطي

1 أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، 2008، لبنان، ص19

2 موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الثاني، دمشق، 1999، ص 77.

3 بوطويل سليمة، اليات علاج عجز الميزان التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2017, ص30

القانوني أو سعر إعادة الخصم.... الخ، وبطبيعة الرابط بين البنك المركزي والبنوك التجارية فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة بالإقناع الأدبي، أي بإطاعة بنك البنوك والخضوع لأوامره الصادرة التي تخدم الاقتصاد الوطني، وعليه نلاحظ أن هذه الأداة المتمثلة في وسيلة الإقناع الأدبي التي يستعملها البنك المركزي من أجل إقناع البنوك التجارية بتوجيه الائتمان للأوجه التي يريد أن يقوم بدعمها سواء كانت قطاعات صناعية أو فلاحية حيث يتوقف دعم هذه القطاعات على السياسة الاقتصادية التي تسطرها الدولة وخلاصة القول إن البنك التجاري ملزم بقبول سياسة الإقناع الأدبي، وكل التوجيهات التي يقرضها بنك البنوك بكل ما يتعلق بمنح الائتمان وتوجيهه للاستعمال في القطاعات المتنوعة[1].

2- آليات السياسة النقدية:

للسياسة النقدية عدة آليات وإجراءات تستعملها في علاج العجز الذي يحدث على مستوى الميزان التجاري، حيث توثر بشكل غير مباشر على الميزان التجاري، وذلك من خلال دورها الذي تلعبه من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري[2].

✓ **الآليات السياسة النقدية (الآليات الكمية) في علاج عجز الميزان التجاري.**

- تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في الميزان التجاري عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات[3].
- يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد القومي، ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في العجز في ميزان المدفوعات[4].

✓ **الآليات السياسة النقدية (الآليات النوعية) في علاج عجز الميزان التجاري.**

وفي حالة حدوث عجز في ميزان التجاري، عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات المحلية وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس.

1 الموسوي ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39، ص 40.
2 بوطويل سليمة، مرجع سبق ذكره، ص32
3 فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص191
4 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 275

كما يمكن للسياسة النقدية تؤثر بشكل غير مباشر على الميزان التجاري، وذلك من خلال دورها الذي تلعبه في تحسين ميزان المدفوعات، والتي العمل على رفع أسعار الفائدة، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، إتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده[1].

الشكل رقم 01: التعديل عن طريق سعر الصرف

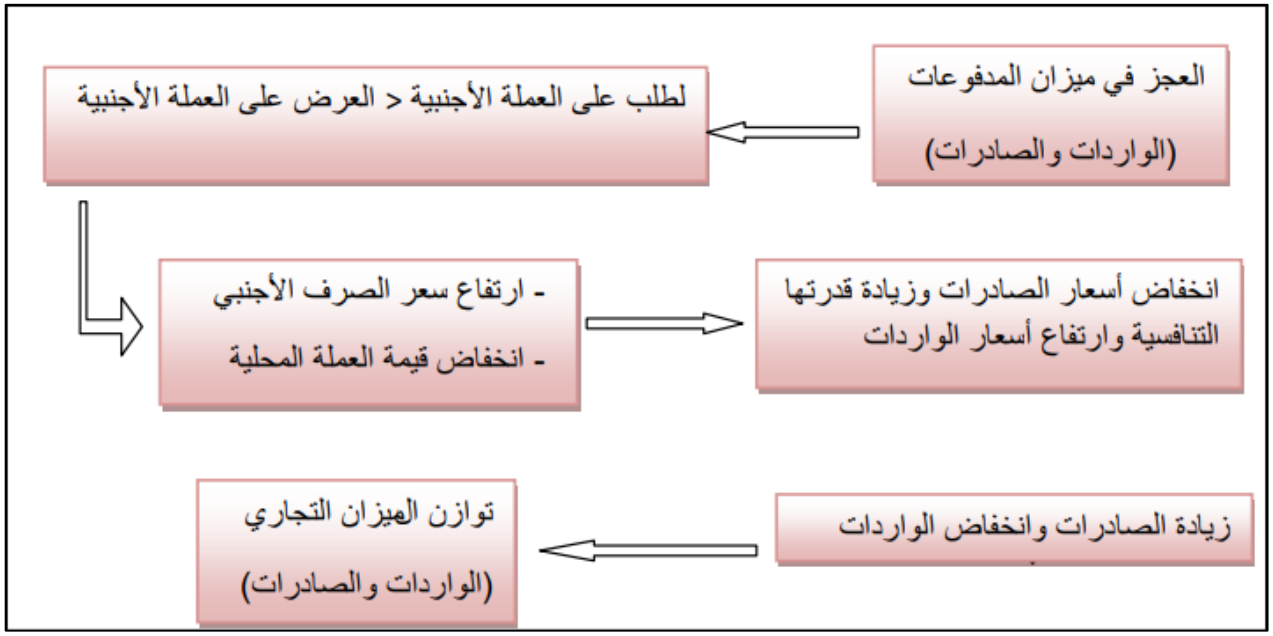

المصدر: من إعداد الطالبين

ثانيا: أدوات وآليات السياسة المالية

تلجأ الدولة للحفاظ على توازن ميزانها التجاري. الى السياسات المالية التي التي تتعلق بتحقيق إيرادات الدولة وذلك عن طريق عدت وسائل مثل الضرائب وغيرها، وكذلك تقوم بالتقرير على مستوى إنفاق هذه الإيرادات، وفي هذا المطلب سنوضح ما يلي:

1- أدوات السياسة المالية:

- سياسة القروض العامة:

وتعد مورد مالي لميزانية الدولة، وأداة تمويل للأنفاق العام كما أنها تنقسم الى:

القروض الحقيقية: وتنشأ هذه القروض عن طريق الافتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، وتمثل تلك المدخرات جزءاً من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي

1 هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف، دار وائل لنشر، الأردن، 2009,ص261

تؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

القروض التضخمية وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي أو الائتماني[1].

وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم، وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الائتماني الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات، كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة، تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد[2].

- التصحيح عن طريق سياسة الرقابة الضريبية:

من خلال الضرائب تحصل الدولة على الإيرادات العامة، مثلا يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية معينة من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، إما من الناحية الاقتصادي فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا التحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية[3].

- سياسة الإنفاق العام:

هي عبارة عن السلوك مالي يصبوا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للمصلحة العامة والتي تخص منها:

- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام.
- إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام وذلك من خلال:

- نفقات الخدمات العامة.[4]
- نفقات الأمن والدفاع.
- نفقات الخدمات الاجتماعية.
- نفقات الشؤون الاقتصادية.

2- آليات السياسة المالية:

يرى المفكرين الاقتصاديين أن عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يظهر على مستوى ميزان المدفوعات في صورة عجز أو فائض يأتي من التقلبات الجادة في الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا تمكنت الدولة من تحقيق التوازن على مستوى هذين الأخيرين من خلال الأدوات السابقة الذكر، فان الدولة ستتمكن من إعادة التوازن الميزان المدفوعات.

1 الروبي نبيل، نظرية التضخم، المؤسسة الثقافية الجامعية، الطبعة الأول، 2007، ص 445
2 عناية غازي حسين، التضخم المالي، الطبعة الثانية، دار الشهاب، الجزائر، 1986، ص170
3 عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص310
4 محمود إبراهيم الوالي علم المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية الفاتر، 1987، ص 36

- التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية):

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال، وتتم هذه النظرية بالتغييرات الخاصة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي وضع ميزان التجاري وتقوم على عدة شروط مثل:

- ثبات سعر الصرف.
- جمود الأسعار.
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل (مضاعف الإنفاق).

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية

وتصحيح ميزان التجاري حسب هذه النظرية ويفرض حدوث فائض في ميزان التجاري يكون كما هو موضح في المخطط التالي:

الشكل رقم02: آلية التصحيح عن طريق الدخل

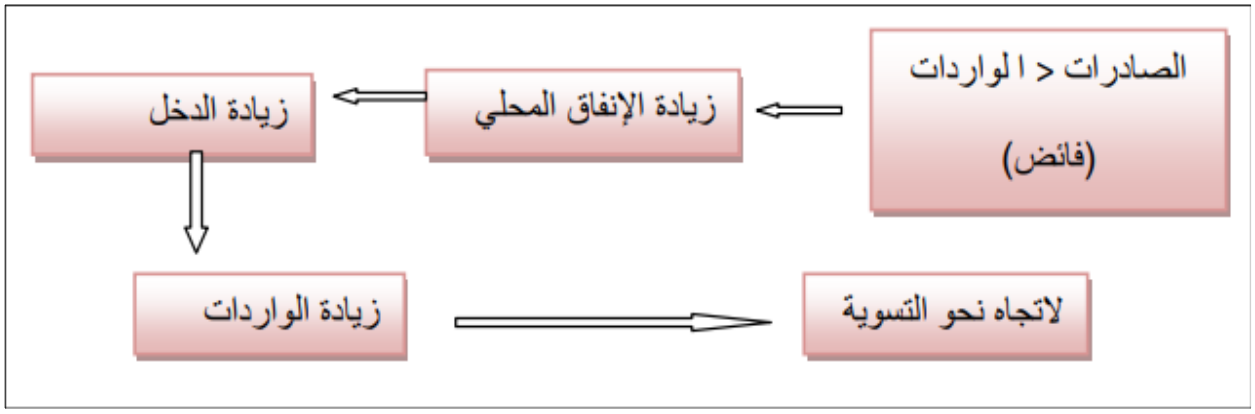

المصدر: من إعداد الطالبين

- التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات:

هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) والدخل القومي وتأثير تغير أحدهما على الآخر يعتمد على العديد من العوامل والظروف الاقتصادية.

عندما يحدث فائض في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، ويعني زيادة صادرات البلد عن وارداته، فإن ذلك يزيد من العرض المحلي للعملة الوطنية ويزيد العرض الزائد للعملة الوطنية وبه يزيد الطلب عليها من الأجانب، وبالتالي يؤدي إلى تقوية قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، هذا يمكن أن يتسبب في تصحيح ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، حيث يزداد الطلب على العملة الوطنية وتنخفض واردات البلد.

على الجانب الآخر، عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، ويعني زيادة واردات البلد عن صادراته، فإن الطلب على العملة الوطنية ينخفض نسبيًا تقلص الطلب على العملة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى تضعيف قيمتها مقابل العملات الأجنبية، هذا الضعف في قيمة العملة الوطنية يمكن أن يزيد من صادرات البلد ويقلل من وارداته، وبالتالي يعمل على تصحيح ميزان المدفوعات (الميزان التجاري).

لتصحيح الاختلال في الميزان التجاري، يمكن للحكومة اتخاذ سياسات انكماشية أو توسيعية لتعديل الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية، في حالة العجز في الميزان التجاري، يمكن أن تتبنى الحكومة سياسات انكماشية مثل زيادة الضرائب أو تقليص الإنفاق الحكومي للحد من الطلب المحلي، وفي حالة الفائض في الميزان التجاري، يمكن أن تتبنى الحكومة سياسات توسيعية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب لزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات.

"وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في الميزان التجاري من خلال الانكماش والتضخم المحليين، فإذا كان هناك عجزا في الميزان التجاري فان الحكومة تقوم بسياسات انكماشية وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)"[1].

ثالثا: أدوات وآليات السياسة التجارية

وتنقسم بدورها الى قسمين سنتعرف عليها في هذا العنصر:

1- الآليات التقليدية لسياسة التجارية:

✓ **الأدوات السعرية لسياسة التجارية في معالجة عجز الميزان التجاري:**

- الرسوم الجمركية:

من المعروف أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات وبقاء الصادرات على ما هي عليه، لكن هذا يمهل أثر التغير على الدخل القومي وعلى سلوك الدول الأخرى، فانخفاض الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة في الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة الواردات ومن هنا فان النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأولي في الواردات، حيث يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد، كما أن فرض الرسوم الجمركية على سلع الدول المصدرة قد يدفع بها إلى اتخاذ إجراء تماثل مما يضيع الأثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية)[2].

- سياسة الإغراق:

- آثار الإغراق على الدولة المصدرة : يؤدي الإغراق المستمر إلى زيادة حجم الصادرات المتاحة ، ويمكن من خلاله استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كامل فيحقق البلد فوائد كبيرة في هذه الحالة ، إذ أن

1 موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، التمويل الدولي دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2008، ص 23.
2 زينب عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص289.

المستهلك فيها لا يتضرر ما دام السعر لم يرتفع إلا أنه يحرم من مزايا التوسع في الإنتاج ، الذي يترتب عليه تخفيض تكلفة إنتاج السلعة ولم يستفد من الانخفاض في أسعارها ، غير أن المستهلك نفسه قد يتضرر إذا كانت السلعة المعرفة مادة أولية، أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في إنتاج سلعة أخرى، تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة، ذلك ما حدث لألمانيا قبل الحرب الأخيرة، حيث كانت تبيع الصلب الهولندا بثمن أقل من الثمن المحلي، فأدى ذلك إلى نقص نفقات إنتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا، الأمر الذي ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها فيها على معظم دول أوروبا[1].

- آثار الإغراق على الدولة المستوردة: تتحقق استفادة المستهلكين فيها نتيجة لبيع السلعة فيها بأثمان مخفضة، وفي حالة كونها تتبع سياسة الحرية التجارية فإن هذا يحقق انتفاع أكبر للمستهلكين وإذا أرادت هذه الدولة حماية إنتاجها من الأثر الضار لهذه السياسة فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحديد استيرادها منه أو فرض رسوم جمركية عالية على السلعة المستوردة، بحيث تتلاقى في ذلك الخفض المتعمد في سعر السلعة في سوقها المحلية، وبالتالي تنتقي معها مثل هذه الآثار وتحدد منافستها للسلع المنتجة محليا[2].

- سياسة الإعانات:

- أثر الإعانة على الميزان التجاري: فنلاحظ أن الآثار المباشرة لإعانة إحلال الواردات في الأجل القصير يتمثل في نقص الواردات بمقدار الزيادة في الإنتاج المتعلق بإحلال الواردات.
- أثر الإعانة على مستوى التشغيل والدخل الوطني: إن تقديم الإعانة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والدخل الوطني، نتيجة الزيادة الإنتاج المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المحلية، أي تحول جزء من الطلب المحلي من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي.
- أثر الإعانة على توزيع الدخل القومي: فمنح الإعانة لا يؤثر على فائض المستهلك، لأن المستهلكين يحصلون على نفس الكمية من السلعة مقابل نفس الثمن.
- أثر الإعانة على ميزانية الدولة: حيث أن الإعانة هي عبارة عن نوع من أنواع الإنفاق الحكومي، لذلك فإن مقدار ما تتحمله الدولة في ميزانيتها، هو عبارة عن حاصل ضرب سعر الإعانة في حجم الإنتاج الكلي، سواء كان هذا الإنفاق سائدا قبل منح الإعانة أو أنه تم من أجل إحلال الواردات.
- إعانة الإنتاج المحلي: ليس لها آثار مباشرة على الاستهلاك المحلي من السلعة، ما دامت هذه الإعانة لا تؤثر على السعر الذي يحصل بموجبه المستهلك على السلعة.
- زيادة الإنتاج: بحيث يصبح السوق المحلي أقل اعتمادا على الخارج بالنسبة لهذه السلعة، ومن ثم تقل الواردات بنفس الزيادة[3].

1 عبد رشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص150.
2 فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص160، ص161.
3 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص332.

- الرقابة على سعر الصرف الأجنبي:

تضع الدولة قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي وهذا يعني هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فان الدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي المطلوب لإتمام كل الصفقات الخارجية، و البلد الذي يطبق سياسة الرقابة على الصرف يضع سعرا تحكميا ثابتا للصرف الأجنبي يتم تطبيقه على كل المعاملات الخارجية، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة للتحكم المباشر في عمليات التصدير والاستيراد وعلاج عجز ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) في الحالة التي لا تسمح ظروفها ونظامها الاقتصادي بتطبيق هذه الأداة رغم وجود بدائل أخرى لها قد تكون أكفأ في علاج الخلل في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، هذه الأداة مباشرة وفعالة في التحكم في التجارة الدولية فإذا أراد تشجيع استيراد سلعة معينة باعتبارها سلعة ضرورية فإنه يخصص لمستورديه الإعتمادات المطلوبة من النقد الأجنبي[1].

✓ **الأدوات الكمية لسياسة التجارية في معالجة عجز الميزان التجاري:**

- نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:

نظام الحصص له دور فعال في تشكيل الميزان التجاري، من خلال تنظيم حجم الواردات والصادرات، يساهم هذا النظام في دعم القطاعات الإنتاجية المحلية وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

لكن، قد ينتج عنه زيادة في التكاليف وتراجع في الأداء الاقتصادي نظرًا لتقييد المنافسة

- سياسات الحظر والمنع:

تلعب دورًا حاسمًا في توجيه الميزان التجاري، تستخدم هذه الإجراءات لصد التعاملات التجارية من استيراد السلع بصفة كلية أو جزئية أو بعض التعاملات مع بعض الدول في حالات الحروب أو تفشي جائحة ما بهدف الحفاظ على الأمن و النمو الاقتصادي الوطني و دعم الصناعات المحلية، مما يعزز الاكتفاء الذاتي ويحفز الأشخاص والمؤسسات على السعي من خلال هذه السياسات لتحقيق التوازن بين حماية الصناعات وتحفيز التنافسية، ومن الضروري تقييم هذه السياسات بشكل دوري لضمان أنها تخدم الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل ولا تؤدي إلى ارتفاع التكاليف للمستهلكين وتقييد الخيارات المتاحة لهم مما قد يؤثر سلبًا على الكفاءة الاقتصادية و الاجتماعية.

2- الآليات الحديثة لسياسة التجارية:

وتتضمن مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير على النشاط التجاري وتوجيهه نحو أهداف محددة، حيث تنقسم الى:

✓ **الأدوات الإدارية والتنظيمية لسياسة التجارية:**

ويمكن تقسيم هذه الوسائل الى:

1 مرجع نفسه، ص333.

- المعاهدات التجارية.
- اتفاقيات الدفع.
- الحماية الإدارية.
- معايير الصحة والبيئة والسلامة.
- قواعد المنشأ.

✓ **التكتلات الاقتصادية:**

عن طريق:

- منطقة التفضيل الجمركي.
- منطقة التجارة الحرة.
- الاتحاد الجمركي.
- السوق المشتركة.
- الاتحاد الاقتصادي.

وفي الأخير يمكن أن نلخص أدوات وآليات السياسة التجارية في تعديل اختلال الميزان الجاري في المخطط التالي:

الشكل رقم03: أدوات السياسة التجارية

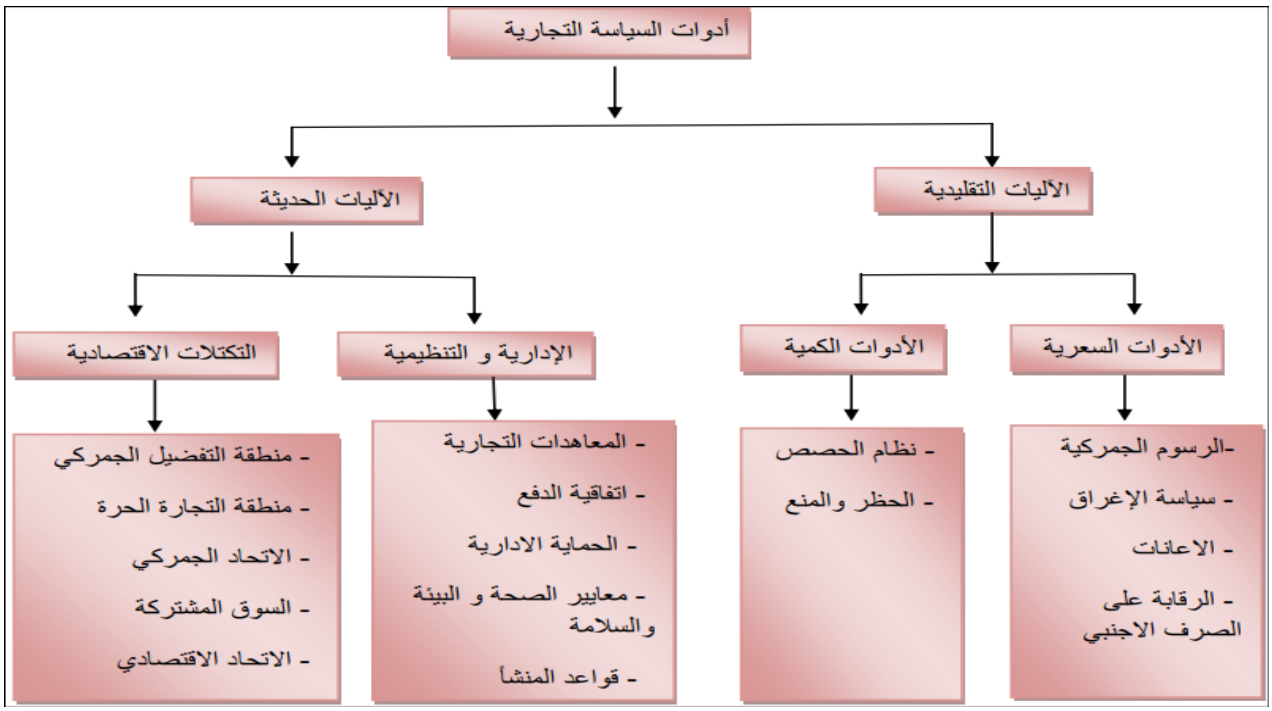

المصدر: من إعداد الطالبين.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى محورين

تطرقنا في المحور الأول إلى مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها، مبرزين الأسباب والأهداف التي تدفع الدول للانخراط فيها، بالإضافة إلى الأطراف المتدخلة مثل الحكومات والشركات، كما استعرضنا تطور السياسات التجارية الخارجية في الجزائر، بدءًا من مرحلة الرقابة والحماية وصولاً إلى التحرير التام، موضحين كيف أثرت هذه المراحل على الاقتصاد الجزائري.

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى مناقشة سياسات التجارة الخارجية، موضحين أنواعها وأدواتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، مما يعكس التحديات والفرص التي تواجهها الدول في هذا السياق.

أما المحور الثاني فقد ركز على الميزان التجاري، حيث قمنا بتعريفه وتوضيح أهميته في تقييم الأداء الاقتصادي للدولة، واستعرضنا أقسامه المختلفة وأسباب التوازن والاختلال فيه، كما ناقشنا أنواع الاختلال التجاري وطرق معالجتها، مما يوفر فهماً شاملاً للتحديات الاقتصادية وكيفية التصدي لها.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: أثر سياسات التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري السلعي

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري للفترة 2016-2022

سنقوم من خلال هذا المطلب رصد تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة من 2016 إلى 2022 مع التركيز على مقارنة الصادرات بالواردات.

الجدول رقم01: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2016-2022 الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
2016	34	56.1	22.1-
2017	35.2	55.6	20.4-
2018	41.3	56.3	15.0-
2019	39.3	50	10.7-
2020	24.1	40.6	16.5-
2021	34.5	43.3	8.8-
2022	53.8	46.2	7.6+

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم
www.worldbank.org

من الجدول 01 أعلاه، يمكننا ملاحظة النقاط التالية:

خلال الفترة من 2016 إلى 2022، شهد الميزان التجاري للجزائر تقلبات كبيرة نتيجة الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي، ففي عام 2016 بلغ العجز التجاري للجزائر 22.1- مليار دولار، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل كبير، مما أثر على إيرادات الصادرات، في الوقت نفسه استمرت الجزائر في استيراد مجموعة واسعة من المنتجات لتلبية الطلب المحلي، ما أدى إلى تفاقم العجز.

لكن في عام 2017 شهدت الصادرات زيادة طفيفة إلى 35.2 مليار دولار نتيجة تحسن طفيف في أسعار النفط، إلا أن العجز التجاري تقلص بشكل محدود ليصل إلى -20.4 مليار دولار بسبب استمرار مستوى الواردات المرتفع، وبحلول عام 2018 ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ إلى 41.3 مليار دولار، مما قلص العجز التجاري إلى -15.0 مليار دولار، كان هذا التحسن نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتعافي الإقتصاد العالمي، ما ساهم في زيادة إيرادات الجزائر من صادرات الطاقة، في عام 2019 انخفضت الصادرات قليلاً إلى 39.3 مليار دولار، إلا أن الواردات أيضاً شهدت انخفاضاً إلى 50 مليار دولار، مما أدى إلى تقليص العجز التجاري إلى -10.7 مليار دولار، كان هذا العام شاهداً على جهود الحكومة الجزائرية لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، ومع ذلك في عام 2020، تأثرت الجزائر بشكل حاد بجائحة COVID-19 التي تسببت في انخفاض كبير في الطلب العالمي على النفط والغاز، مما أدى إلى انخفاض الصادرات إلى 24.1 مليار دولار وارتفاع العجز التجاري إلى -16.5 مليار دولار، اما في عام 2021 شهدت الصادرات تعافياً جزئياً إلى 34.5 مليار دولار مع تحسن أسعار النفط، مما ساعد على تقليص العجز التجاري إلى -8.8 مليار دولار، هذا التعافي كان مدفوعاً بزيادة الطلب العالمي على الطاقة مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي من تأثيرات الجائحة، وفي عام 2022 حققت الجزائر طفرة كبيرة في ميزانها التجاري بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز بشكل كبير، مما زاد من قيمة الصادرات إلى 53.8 مليار دولار وأدى إلى تحقيق فائض تجاري قدره 7.6 مليار دولار، هذا الفائض جاء نتيجة للطلب العالمي المتزايد على الطاقة والتعافي الاقتصادي بعد الجائحة، مما أدى إلى أول فائض تجاري خلال فترة الدراسة.

جدول رقم02: تطور النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائرGDP الفترة 2016-2022

السنة	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)
2016	3,2
2017	1,3
2018	1,4
2019	0,3
2020	-4.9
2021	3.9
2022	3.0

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي www.worldbank.org

نلاحظ من خلال الجدول رقم:02 أن الجزائر شهدت تقلبات ملحوظة في معدلات النمو الاقتصادي بسبب تأثيرات متعددة، في عام 2016 حقق الاقتصاد نمواً جيداً بنسبة 3.2% مدفوعاً بأسعار النفط المستقرة والإنفاق الحكومي على البنية التحتية، لكن في 2017 تباطأ النمو إلى 1.3% نتيجة لانخفاض أسعار النفط وإجراءات التقشف الحكومية، إستمر النمو البطيء في 2018 بمعدل 1.4% بسبب تحديات تنويع الاقتصاد، في 2019 تباطأ النمو بشكل حاد إلى 0.3% بسبب انخفاض الاستثمارات والتوترات السياسية، تأثرت الجزائر بشدة في 2020 بانكماش إقتصادي بلغ -4.9% نتيجة لجائحة COVID-19 وانخفاض الطلب على النفط، في 2021 تعافى الاقتصاد بشكل ملحوظ إلى 3.9% مع ارتفاع أسعار النفط وتحسن الطلب العالمي، إستمر النمو في 2022 بنسبة 3.0% بفضل ارتفاع أسعار النفط وتحسن بيئة الأعمال، هذه الفترة تُظهر بوضوح التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط والسياسات الحكومية والأحداث العالمية على الاقتصاد الجزائري، مما يبرز الحاجة إلى تنويع الاقتصاد لتعزيز الإستدامة الإقتصادية.

المطلب الثاني: الأثر على الصادرات السلعية.

جدول رقم03: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-2022 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	الصادرت من المحروقات	الصادرت خارج المحروقات
2016	27.00	2.00
2017	34.00	2.50
2018	39.00	3.00
2019	35.00	3.50
2020	20.00	2.00
2021	33.00	5.00
2022	53.00	7.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم
www.worldbank.org

الشكل رقم01: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة .2016-2022

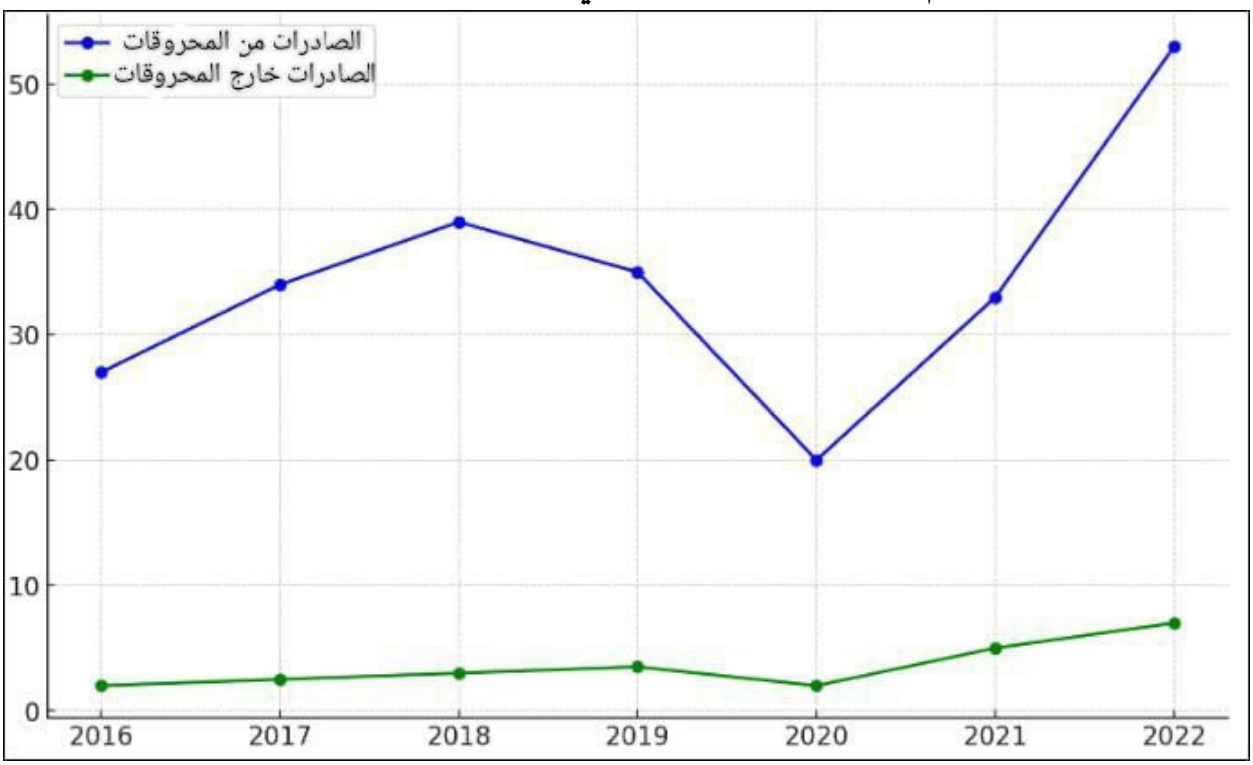

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول03

عند تحليل بيانات الجدول رقم 03 والشكل رقم 02 أنه خلال الفترة من 2016 إلى 2022، شهدت صادرات الجزائر من المحروقات وغير المحروقات تباينات كبيرة، مما يعكس التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد وكذلك الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد.

ففي 2016 بلغت صادرات المحروقات 27 مليار دولار بينما كانت صادرات غير المحروقات حوالي 2 مليار دولار، يعكس هذا الفارق الكبير اعتماد الاقتصاد الجزائري الشديد على قطاع المحروقات، في 2017 ارتفعت صادرات المحروقات إلى 34 مليار دولار مع تعافي أسعار النفط، بينما زادت صادرات غير المحروقات بشكل طفيف إلى 2.5 مليار دولار، مما يشير إلى جهود حكومية محدودة في دعم القطاعات غير النفطية، وفي 2018 واصلت صادرات المحروقات ارتفاعها إلى 39 مليار دولار، مع زيادة طفيفة في صادرات غير المحروقات إلى 3 مليارات دولار، بحلول 2019 تراجعت صادرات المحروقات إلى 35 مليار دولار، بينما ارتفعت صادرات غير المحروقات إلى 3.5 مليار دولار، مما يعكس بعض النجاح في سياسات التي تنتهجها الحكومة الهادفة إلى التنويع في الصادرات في مجال التجارة الخارجية.

عام 2020 كان استثنائيًا بسبب جائحةCOVID-19، حيث انخفضت صادرات المحروقات بشكل حاد إلى 20 مليار دولار بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط، بينما تراجعت صادرات غير المحروقات إلى 2 مليار دولار، في 2021 تعافت صادرات المحروقات إلى 33 مليار دولار مع ارتفاع أسعار النفط، وشهدت صادرات غير المحروقات زيادة ملحوظة إلى 5 مليارات دولار بفضل تحفيز الحكومة للصناعات غير النفطية. في 2022 بلغت صادرات المحروقات ذروتها عند 53 مليار دولار بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز، في حين واصلت صادرات غير المحروقات نموها لتصل إلى 7 مليارات دولار، مما يعكس نجاح بعض السياسات الاقتصادية في تعزيز القطاعات غير النفطية.

الجدول رقم04: صادرات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2016-2022: **الوحدة مليار دج**

الصادرات							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
--	--	56.464,4	49.176,8	44.116,6	38.984,6	36.118,0	المواد الغذائية والمشروبات
1.800,00	1.500,00	214.374,6	248.226,9	286.722,0	165.511,9	156.436,4	(غ م م أ)التموين الصناعي
3.300,00	3.000,00	2.560.472,7	3.960.984,7	4.548.111,3	3.714.143,9	3.080.035,2	الوقود ومواد التشحيم
900.00	750.00	1.703,5	1.968,5	2.589,6	1.319,0	1.444,4	الالة والسلع التجهيزية
600.00	450.00	7.331,6	3.294,2	1.191,3	2.338,7	1.77,1	معدات النقل وقطع الغيار
1.200,00	1.050,00	6.024,6	7.997,7	6.548,0	5.994,9	3.417,5	(غ م م أ)السلع الاستهلاكية
7.800,00	6.750,00	2.789.907,0	4.222.472,0	4.845.162,2	3.889.308,4	3.243.110,6	المجموع

المصدر: من أعداد الطالبين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه بين عامي 2016 و2022 شهدت صادرات الجزائر عبر مختلف الفئات تقلبات ملحوظة في فئة التموين الصناعي (غ م م أ)، كانت هناك تقلبات حيث ارتفعت الصادرات من 156,436.4 مليون دج في 2016 إلى 286,722.0 مليون دج، في 2018 قبل أن تنخفض إلى 214,374.6 مليون دج في 2020 ثم شهدت انخفاضًا حادًا إلى 1,500.0 مليون دج في 2021 و1,800.0 مليون دج في 2022، أما فئة الوقود ومواد التشحيم فكانت دائمًا الأعلى تصديرًا، حيث بلغت 3,080,035.2 مليون دج في 2016 وارتفعت إلى 4,548,111.3 مليون دج في 2018، لكنها انخفضت إلى 2,560,472.7 مليون دج في 2020، ووصلت إلى 3,000.0 مليون دج في 2021 و3,300.0 مليون دج في 2022، في فئة الآلة والسلع التجهيزية، كانت الصادرات منخفضة نسبياً حيث بلغت 1,444.4 مليون دج في 2016 وارتفعت إلى 2,589.6 مليون دج في 2018، لكنها انخفضت إلى 1,703.5 مليون دج في 2020، واستمرت في

الانخفاض إلى 750.0 مليون دج في 2021 و900.0 مليون دج في 2022، شهدت فئة معدات النقل وقطع الغيار تذبذبًا حيث ارتفعت من 1,777.1 مليون دج في 2016 إلى 7,331.6 مليون دج في 2020، لكنها انخفضت إلى 450.0 مليون دج في 2021 و600.0 مليون دج في 2022، أما السلع الاستهلاكية (غ م م أ)، فقد شهدت زيادة مستقرة من 3,417.5 مليون دج في 2016 إلى 6,548.0 مليون دج في 2018، لكنها تراجعت قليلاً إلى 6,024.6 مليون دج في 2020 وانخفضت إلى 1,050.0 مليون دج في 2021 و1,200.0 مليون دج في 2022، بالمجمل ارتفعت الصادرات من 3,243,110.6 مليون دج في 2016 إلى ذروة بلغت 4,845,162.2 مليون دج في 2018، لكنها انخفضت بشكل ملحوظ إلى 2,789,907.0 مليون دج في 2020، ووصلت إلى 6,750.0 مليون دج في 2021 و7,800.0 مليون دج في 2022، مما يعكس تأثيرات جائحة كوفيد-19 وتراجع الطلب العالمي على النفط والسلع.

الجدول رقم05: الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 2016 إلى2022

الوحدة: مليار دج

المناطق الجغرافية والبلدان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإتحاد الأوروبي منها	**1.879.792,0**	**2.273.367,9**	**2.806.500,2**	**2.449.564,9**	**1.534.213,4**	**2,523,872.9**	**2,996,572.3**
فرنسا	**374.183,8**	**494.598,2**	**588.101,4**	**587.280,7**	**390.197,9**	**421,765.3**	**437,982.6**
إيطاليا	**569.199,2**	**628.404,6**	**705.995,5**	**547.802,5**	**409.613,5**	**437,982.6**	**462,398.7**
ألمانيا	**6.932,9**	**1.567,8**	**8.116,2**	**30.355,0**	**9.100,8**	**21,384.7**	**23,847.2**
بريطانيا	**115.984,4**	**179.292,7**	**319.424,4**	**270.121,8**	**-**	**105,923.8**	**123,498.2**
بلجيكا	**107.900,1**	**102.762,8**	**145.453,2**	**100.897,3**	**80.716,7**	**94,128.4**	**97,456.7**
إسبانيا	**423.938,3**	**458.048,9**	**593.112,1**	**485.182,8**	**289.682,4**	**358,726.4**	**403,529.8**
اليونان	**17.644,1**	**47.767,9**	**30.937,4**	**45.847,0**	**97.427,7**	**52,348.1**	**55,874.9**
البرتغال	**92.748,7**	**106.694,0**	**140.120,0**	**110.855,2**	**55.368,5**	**101,948.7**	**121,945.7**
النمسا	**41,300**	**9,200**	**9,600**	**48,400**	**0,500**	**1,193.4**	**2,143.8**
السويد	**334,200**	**708,500**	**352,800**	**460,800**	**642,500**	**685.9**	**823.9**
هولندا	**160.741,8**	**212.475,8**	**249.195,5**	**192.216,2**	**121.696,2**	**154,326.7**	**203,874.5**
بلغاريا	**262,900**	**80,200**	**1.946,000**	**419,400**	**362,200**	**1,187.3**	**2,345.7**
بولندا	**1.775,800**	**2.412,200**	**3.086,000**	**5.063,400**	**2.388,700**	**4,213.9**	**6,423.5**
فنلندا	**0,100**	**0,100**	**0,000**	**2,400**	**3,9000**	**523.7**	**1,398.7**
الدول الأوروبية الأخرى	**159.686,40**	**216.501,70**	**299.226,50**	**258.305,90**	**340.838,00**	**309,854.1**	**350,487.1**
الإتحاد الروسي	**881,800**	**702,600**	**941,600**	**644,000**	**833,800**	**953.8**	**1,274.5**
تركيا	**146.900,80**	**205.066,30**	**276.868,10**	**249.959,00**	**251.644,90**	**254,891.6**	**310,984.5**
سويسرا	**3.522,20**	**3.416,600**	**10.143,80**	**3.228,90**	**1.106,400**	**2,187.4**	**3,294.8**
النرويج	**525,500**	**3.614,100**	**7.641,200**	**118,500**	**9,140**	**8,123.9**	**10,893.4**
أمريكا الشمالية	**564.671,4**	**461.683,90**	**508.649,50**	**266.897,70**	**69.976,50**	**312,476.5**	**369,287.4**
كندا	**142.153,0**	**74.570,30**	**35.655,10**	**7.772,80**	**19.912,10**	**12,386.9**	**14,982.3**
و.م.أ	**422 518,4**	**387.113,60**	**472.994,40**	**259.124,90**	**50.064,40**	**300,089.6**	**354,305.1**

أمريكا اللاتينية	217 495,70	283.647,70	315.130,00	197.411,50	111.727,90	111,234.7	149,273.5
البرازيل	176 624,20	237.539,10	263.204,70	151.631,20	86.233,80	106,573.4	148,572.6
المغرب العربي منها	128 095,70	142.079,10	195.416,40	221.099,20	189.489,50	163,489.2	203,874.5
ليبيا	3 393,70	2.114,20	2.858,10	3.456,60	6.268,60	5,674.8	6,398.4
تونس	65 952,20	84.102,50	111.162,00	164.099,20	122.500,80	103,238.9	154,295.7
المغرب	54 539,80	50.273,40	76.744,40	50.641,00	57.407,70	52,385.30	60,984.3
موريتانيا	4 210,000	5.588,90	4.652,00	2.902,30	3.312,40	3,190.20	4,273.5
الدول العربية منها	43 254,30	87.278,40	90.033,50	102.681,10	64.295,80	83,246.50	103,294.8
مصر	31 315,30	50.994,50	44.284,80	25.151,30	22.305,90	31,923.40	40,238.4
الأردن	6 081,80	14.829,20	7.900,90	5.714,00	9.763,70	10,874.50	15,238.4
لبنان	1 952,10	5.479,30	5.881,90	9.698,20	10.483,80	10,139.20	15,293.4
العربية السعودية	831,10	442,30	442,600	2.274,60	8.238,20	5,309.40	6,392.5
دول أفريقيا منها	7 798,40	13.474,80	15.520,00	13.366,90	18.353,60	15,478.90	20,423.5
السنيغال	846,10	3.022,50	1.644,20	2.279,70	2.257,70	1,293.40	2,384.7
آسيا منها	257 697,30	429.145,30	629.550,50	706.963,00	500.622,80	426,873.50	498,972.4
اليابان	17 895,50	27.846,00	5.678,80	14.646,10	38.485,60	22,398.7	29,832.7
سنغافورة	55 897,90	37.045,70	22.081,70	68.579,60	46.251,80	42,658.9	59,273.8
باقي دول العالم	19 225,20	21 117,00	29.252,10	55.358,50	16.853,90	31,924.5	39,485.2
المجـــمـــوع	3 277 716,4	3 928 295,6	4.889.278,6	4.271.648,8	2.846.371,4	6,750,000	7,800,000

المصدر: من أعداد الطالبين بالإعتماد على الديوان الوطني ل للإحصائيات

نلاحظ من الجدول03 أن الصادرات الجزائرية شهدت تذبذباً ملحوظاً بين 2016 و2022، حيث ارتفعت من 3,277.7 مليار دج في 2016 إلى ذروة بلغت 4,889.3 مليار دج في 2018، ثم تراجعت إلى 2,846.4 مليار دج في 2020 نتيجة تأثير جائحة كورونا، لتتعافى لاحقاً إلى 7,800 مليار دج في 2022. ظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، حيث ارتفعت الصادرات إليه من 1,879.8 مليار دج في 2016 إلى 2,996.6 مليار دج في 2022، على الرغم من التراجع الحاد في 2020 إلى 1,534.2 مليار دج شهدت الصادرات إلى أمريكا الشمالية تذبذباً كبيراً، حيث انخفضت إلى 69.9 مليار دج في 2020 ثم ارتفعت بشكل كبير إلى 369.3 مليار دج في 2022، مع تراجع ملحوظ في صادرات كندا وارتفاعها في الولايات المتحدة. كما انخفضت الصادرات إلى أمريكا اللاتينية من 217.5 مليار دج في 2016 إلى 149.3 مليار دج في 2022، فيما ارتفعت الصادرات إلى المغرب العربي من 128.1 مليار دج في 2016 إلى 203.9 مليار دج في 2022، بزيادة ملحوظة في تونس وتذبذب في المغرب وليبيا، تذبذبت الصادرات إلى الدول العربية بشكل ملحوظ، حيث بلغت 103.3 مليار دج في 2022 من 43.3 مليار دج في 2016، مع انخفاض في مصر وارتفاع في الأردن ولبنان والسعودية. ارتفعت الصادرات إلى آسيا من 257.7 مليار دج في 2016 إلى 499.0 مليار دج في 2022، مع تذبذب في اليابان وسنغافورة، هذه التذبذبات تعكس تأثير العوامل الاقتصادية العالمية، وتبرز الحاجة إلى تنويع أكبر في الأسواق والشركاء التجاريين لتقليل المخاطر وتعزيز النمو المستدام.

الجدول رقم06: أهم المنتجات المصدرة من 2016 إلى 2022 **الوحدة: مليون دج**

الفئة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفوسفات	8,100,000	8,000,000	7,870,500	6,117,600	5,941,700	6,100,000	6,200,000
معدن الحديد	4,600,000	4,500,000	4,400,000	4,300,000	4,200,000	4,100,000	4,000,000
المنتوجات الحديدية	2,100,000	2,000,000	1,900,000	1,800,000	1,700,000	1,600,000	1,500,000
زراعة البقول	3,100,000	3,000,000	2,900,000	2,800,000	2,700,000	2,600,000	2,500,000
التمور	5,200,000	5,100,000	5,000,000	4,109,600	5,693,400	7,562,600	7,615,000
الحمضيات	3,600,000	3,500,000	3,400,000	3,300,000	3,200,000	3,100,000	3,000,000
الخمور	69,000	67,000	65,000	70,300	63,600	75,000	80,000
سكر القصب	27,000,000	26,500,000	26,000,000	25,326,000	25,014,900	27,204,300	31,051,000
المياه والمشروبات	900,000	850,000	800,000	728,700	1,446,900	1,800,000	2,000,000
زجاج ومواد منه	2,200,000	2,100,000	2,000,000	1,840,600	3,456,200	3,500,000	3,800,000
معجنات	540,000	520,000	500,000	473,700	537,700	550,000	600,000
الدباغة والجلود	1,300,000	1,250,000	1,200,000	1,241,900	582,500	650,000	700,000
أمونيا	37,000,000	36,500,000	36,000,000	35,374,700	37,920,900	53,583,700	35,653,000
الياغورت	34,000	33,000	32,000	31,200	35,900	38,000	40,000
الخروب	470,000	460,000	450,000	469,500	420,500	1,000,000	1,529,000
المحروقات	3,200,000,0	3,150,000,0	3,100,000,0	3,054,001,0	3,689,000,0	3,500,000,0	3,800,000,0

المصدر: من أعداد الطالبين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال تحليل البيانات للمنتجات على مدى السنوات السبع من عام 2016 إلى عام 2022، يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات في الإنتاج، بدايةً يظهر إنتاج الفوسفات انخفاضًا ملحوظًا على مر السنوات، حيث انخفض من 8,100,000 مليون دج في عام 2016 إلى 6,200,000 مليون دج في عام 2022، وفيما يتعلق بإنتاج معدن الحديد والمنتجات الحديدية، يتراجع الإنتاج بشكل طفيف على مدى السنوات، حيث انخفض إنتاج معدن الحديد من 4,600,000 مليون دج في عام 2016 إلى 4,000,000 مليون دج في عام 2022، وانخفض إنتاج المنتجات الحديدية من 2,100,000 مليون دج في عام 2016 إلى 1,500,000 مليون دج في عام 2022، من ناحية أخرى، يشهد إنتاج التمور زيادة مستمرة بينما يبقى إنتاج الحمضيات وسكر القصب مستقرًا.

وفي قطاع الصناعات، يظهر إنتاج زجاج ومواد منه زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من 2,200,000 مليون دج في عام 2016 إلى 3,800,000 مليون دج في عام 2022، بينما يشهد إنتاج المياه والمشروبات زيادة مستمرة، حيث ارتفع من 900,000 مليون دج في عام 2016 إلى 2,000,000 مليون دج في عام 2022. على الجانب الآخر، يشهد إنتاج المعجنات والدباغة والجلود تراجعًا ملحوظًا على مدى السنوات، وأخيرًا، يبدو أن إنتاج الأمونيا يتقلب بشكل كبير، بينما يبقى إنتاج الياغورت والخروب مستقرًا.

الجدول رقم07: ترتيب اهم عشرة دول زبونة للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016-2022

الوحدة: مليون دج

الرتبة	2016		2017		2018		2019		2020		2021		2022	
	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة
1	إيطاليا	569.199,2	إيطاليا	628.404,6	ايطاليا	703.783	فرنسا	587.280,7	ايطاليا	409.613,5	إيطاليا	1,198.00	إيطاليا	1,508.00
2	اسبانيا	423.938,3	فرنسا	494.598,2	أسبانيا	591.253	إيطاليا	547.802,5	فرنسا	390 197,9	إسبانيا	901.00	إسبانيا	1,139.00
3	و.م.أ	422 518,4	اسبانيا	458.048,9	فرنسا	586 258	اسبانيا	485.182,8	اسبانيا	289.682,4	فرنسا	844.00	الصين	901.00
4	فرنسا	374.183,8	و.م.أ	387.113,6	و.م.أ	471.512	بريطانيا	270 121,8	تركيا	251.644,9	الصين	725.00	فرنسا	872.00
5	البرازيل	176.624,2	البرازيل	237.539,1	بريطانيا	318 423	و.م.أ	259.124,9	الصين	138.170,4	و.م.أ	666.00	و.م.أ	768.00
6	هولندا	160.741,8	هولندا	212 475,8	تركيا	276.000	تركيا	249.959,0	تونس	122.500,8	هولندا	577.00	هولندا	694.00
7	تركيا	146.900,8	تركيا	205.066,3	البرازيل	262.380	الصين	201.519,8	هولندا	121.696,2	تركيا	532.00	تركيا	680.00
8	كندا	142.153,0	بريطانيا	179.292,7	هولندا	248.414	هولندا	192.216,2	اليونان	97.427,7	بريطانيا	443.00	بريطانيا	532.00
9	بريطانيا	115.984,4	البرتغال	106.694,0	الهند	178.607	الهند	188.593,7	ماليزيا	92.364,3	بلجيكا	399.00	بلجيكا	502.00
10	بلجيكا	107.900,1	بلجيكا	102.762,8	الصين	148.954	جمهورية كوريا	167.301,4	البرازيل	86.233,8	ألمانيا	355.00	ألمانيا	473.00

المصدر: من أعداد الطالبين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من هذا الجدول رقم 07 أن إيطاليا كانت الزبون الأول للجزائر، حيث بدأت إيراداتها الإجمالية 569,199.2 مليون دج في عام 2016، وزادت إلى 628,404.6 مليون دج في عام 2017 ثم إلى 703,783 مليون دج في عام 2018، وسجّلت وارداتها منخفضة في عام 2019 إلى 547,802.5 مليون دج ثم إلى 409,613.5 مليون دج في عام 2020، ومع ذلك عادت الواردات الإيطالية إلى الارتفاع بشكل كبير في عام 2021 إلى 1,198 مليون دج في زيادة زيادة إلى 1,508 مليون دج في عام 2022، أما

إسبانيا فقد بدأت مواردها الرئيسية بـ: 423,938.3 مليون دج في عام 2016، وزادت إلى 458,048.9 مليون دج في عام 2017 و591,253 مليون دج في عام 2018، تغطي مساحة كبيرة في عام 2019 ما يصل إلى 485,182.8 مليون دج وتم التراجع عنها بشكل أكبر في عام 2020 إلى 289,682.4 مليون دج، قبل أن يتم إدخالها بشكل أساسي في عام 2021 إلى 901 مليون دج وزادت في عام 2022 إلى 1,139 مليون دج، وبدأت الولايات المتحدة بواردات قوية تصل إلى 422,518.4 مليون دج في عام 2016، وانخفضت إلى 387،113.6 مليون دج، في عام 2022 كانت فرنسا، قد بدأت مواردها الرئيسية بقيمة 374,183.8 مليون دج في عام 2016 وزادت إلى 494,598.2 مليون ج في عام 2017 و586,258 مليون ج في عام 2018، وتقدر وارداتها تقريبًا في عام 2019 بـ 587,280.7 مليون ج ولكن في عام 2020 انخفضت إلى 390,197.9 مليون دج قبل أن تشهد بشكل ملحوظ بشكل ملحوظ في عام 2021 إلى 844 مليون دج وزادت إلى 872 مليون دج في عام 2022، برزت الصين كزبون مهم منذ 2018 واردات رئيسية 148,954 مليون دج، وزادت إلى 201,519.8 مليون دج في عام 2019، إنخفظت إلى 138,170.4 مليون دج في عام 2020، ثم بدأت بشكل كبير في في عام 2021، ارتفعت قيمة 725 مليون دج إلى 901 مليون دج في عام 2022، وبالنسبة لتركيا، بدأت واردات 146,900.8 مليون دج في عام 2016 وزادت إلى 205,066.3 مليون دج في عام 2017 و276,000 مليون دج في عام 2018، وتحدد مواردها في عام 2019 إلى 249,959 مليون دج ولكن لاحظت عدم الاستقرار في عام 2020 عند 251,644.9 مليون دج، تحسنت بشكل ملحوظ في عام 2021 إلى 532 مليون دج وزادت إلى 680 مليون دج في عام 2022، هولندا من بين العملاء الرئيسيين، حيث بدأت واردات مرغوبة 160,741.8 مليون دج في عام 2016 وزادت إلى 212,475.8 مليون دج في عام 2017 و248,414 مليون دج في عام 2018، سجلت انخفاضًا في عام 2019 إلى 192,216.2 مليون دج في مارس إلى 121,696.2 مليون دج في عام 2020، قبل أن تعود للارتفاع بشكل كبير في عام 2021 إلى 577 مليون دج، وزادت إلى 694 مليون دج في عام 2022، وفقًا لبريطانيا، بدأت بواردات بارزة من 115,984.4 مليون ج في عام 2016 وزادت إلى 179,292.7 مليون ج في عام 2017 و318,423 مليون ج في عام 2018، وتتراوح في عام 2019 إلى 270,121.8 مليون ج وستنخفض بشكل حاد في عام 2020 إلى 86,233.8 مليون ج، قبل أن تبدأ الزيادة في عام 2021 إلى 443 مليون دج وزادت إلى 532 مليون دج في عام 2022، بلجيكا واردات رئيسية 107,900.1 مليون دج في عام 2016 وشهدت بدايةً من البداية إلى 102,762.8 مليون دج في عام 2017، لكنها عادت إلى واردات بارزة في 2021 من 399 مليون دج وزادت إلى 502 مليون دج في عام 2022، ثانيًا، كانت البرازيل في النيل في عام 2016 بواردات 176,624.2 مليون دج وزادت إلى 237,539.1 مليون دج في عام 2017 و262,380 مليون دج في عام 2018، ولكن اختفت من القائمة

في عام 2019، ورجعت لفترة قصيرة في عام 2020 بواردات محتملة 86,233.8 مليون دج، ولم تكن في نيجيريا في نيجيريا

المطلب الثالث: الأثر على الواردات السلعية.

الجدول رقم08: الواردات من السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2016 الى 2022 **الوحدة: مليون دج**

تصنيف الفئات إلقتصادية الكبرى	الواردات						
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المواد الغذائية والمشروبات	779.757,2	842.133,1	867.284,3	825.081,7	897.914,4	918,023.7	939,567.8
التموين الصناعي	1.734.306,9	1.692.355,7	1.879.997,0	1.838.183,2	1.651.461,6	1,619,842.3	1,589,274.6
الوقود ومواد التشحيم	176.521,7	221.034,0	125.733,1	171.467,7	116.633,6	100,347.8	89,215.6
الآلات والسلع التجهيزية	1.304.621,4	1.274.017,7	1.261.556,8	1.097	957.386,8	899,475.3	849,671.2
معدات النقل وقطع الغيار	597.887,9	570.136,8	780.454,5	602.735,6	299.439,3	280,194.5	259,876.3
السلع الاستهلاكية	556.408,7	506.327,7	485.826,4	480.685,5	436.248,3	419,834.7	399,562.9
سلع غير مذكورة في مكان آخر	5.273,2	5.292,7	2.380,4	1.011,3	4.542,1	3,945.6	3,462.8
المجموع	5.154.776,8	5.111.297,6	5.403.233,0	5.016.837,0	4.363.653,1	4,198,663.9	4,099,631.2

المصدر: من أعداد الطالبين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال الجدول08 أعلاه نلاحظ ارتفاع في فئة المواد الغذائية والمشروبات من 779,757.2 مليون دينار جزائري في 2016 إلى 897,914.4 مليون دينار في 2020، مما يعكس زيادة في الطلب المحلي. هذا الارتفاع استمر في السنوات اللاحقة، حيث بلغت الواردات 918,023.7 مليون دينار في 2021 و939,567.8 مليون دينار في 2022، ما يعكس الطلب المحلي المتزايد وسياسات دعم الغذاء. في المقابل، شهدت واردات التموين الصناعي تراجعاً من 1,734,306.9 مليون دينار في 2016 إلى 1,651,461.6 مليون دينار في 2020، واستمرت في التراجع إلى 1,619,842.3 مليون دينار في 2021 و1,589,274.6 مليون دينار في 2022، بسبب تقلبات الأسعار العالمية والسياسات الحمائية لتعزيز التصنيع المحلي كذلك

تراجعت واردات الوقود ومواد التشحيم من 176,521.7 مليون دينار في 2016 إلى 116,633.6 مليون دينار في 2020، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 100,347.8 مليون دينار في 2021 و89,215.6 مليون دينار في 2022، نتيجة انخفاض أسعار النفط والإجراءات البيئية الصارمة. أما واردات الآلات والسلع التجهيزية، فقد انخفضت من 1,304,621.4 مليون دينار في 2016 إلى 957,386.8 مليون دينار في 2020، واستمرت في الانخفاض إلى 899,475.3 مليون دينار في 2021 و849,671.2 مليون دينار في 2022، نتيجة لتقليص الاستثمارات في البنية التحتية وتأثير جائحة كورونا على سلاسل التوريد، وفيما يتعلق بمعدات النقل وقطع الغيار، شهدت هذه الفئة تقلبات كبيرة، حيث انخفضت من 597,887.9 مليون دينار في 2016 إلى 299,439.3 مليون دينار في 2020، ثم بلغت 280,194.5 مليون دينار في 2021 و259,876.3 مليون دينار في 2022. أما السلع الاستهلاكية (غير مذكور في مكان آخر)، فقد انخفضت وارداتها من 556,408.7 مليون دينار في 2016 إلى 436,248.3 مليون دينار في 2020، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 419,834.7 مليون دينار في 2021 و399,562.9 مليون دينار في 2022. شهدت فئة السلع غير مذكورة في مكان آخر تذبذباً، حيث انخفضت وارداتها من 5,273.2 مليون دينار في 2016 إلى 4,542.1 مليون دينار في 2020، ثم بلغت 3,945.6 مليون دينار في 2021 و3,462.8 مليون دينار في 2022. بشكل عام، انخفض مجموع الواردات من 5,154,776.8 مليون دينار في 2016 إلى 4,363,653.1 مليون دينار في 2020، واستمر هذا الاتجاه التنازلي حيث بلغت الواردات الإجمالية 4,198,663.9 مليون دينار في 2021 و4,099,631.2 مليون دينار في 2022، مما يعكس تأثير السياسات الاقتصادية والتجارية والتغيرات في الطلب العالمي والمحلي على مختلف السلع.

الجدول رقم09: الواردات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 2016 إلى 2022

الوحدة: مليون دج

المناطق الجغرافية والبلدان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإتحاد الاوروبي منها:	2.460.200,0	2.252.486,5	2.466.672,5	2.225.947,2	1.821.489,9	1,775,362.7	1,732,454.1
فرنسا	522.497,9	476.904,8	559.246,8	510.888,6	462.988,8	448,099.3	433,656.3
إيطاليا	508.461,8	416.701,0	428.452,6	407.264,0	3.075.444,9	2,921,672.2	2,781,888.8
ألمانيا	331.420,1	358.125,8	371.126,6	343.141,3	284.431,8	270,209.5	257,698.5
بريطانيا	83.562,8	64.778,6	64.672,9	61.467,0	-	-	-
بلجيكا	66.230,8	70.356,5	72.033,2	63.918,2	59.816,6	57,231.6	54,849.1
إسبانيا	390.658,3	347.608,7	412.699,3	349.552,6	271.203,2	257,643.1	245,092.9
اليونان	29.298,7	18.454,2	24.327,6	24.808,0	18.944,8	17,997.0	17,118.4
البرتغال	66.821,8	44.920,5	43.058,5	33.925,2	26.615,4	25,308.5	24,064.6
هولاندا	81.681,3	77.971,0	57.292,4	60.685,3	52.256,1	49,643.3	47,161.0

بلغاريا	28.565,3	15.876,4	9.821,2	11.572,5	11.182,9	10,642.1	10,126.8
بولندا	50.247,6	50.868,2	77.797,1	70.516,5	73.516,8	69,841.0	66,343.9
النمسا	38.479,2	38.254,8	58.882,7	56.348,4	37.824,1	35,933.5	34,117.8
السويد	50.733,9	34.869,0	40.383,7	36.927,2	44.499,4	42,094.5	39,864.7
فنلندا	24.878,9	19.440,8	33.205,8	21.845,3	19.731,4	18,808.8	17,926.7
الدول الأوروبية الاخرى	351.014,7	473.282,3	496.323,1	457.385,5	482.121,9	458,881.8	436,937.7
بريطانيا	211.809,0	-	-	-	59.890,6	57,096.1	54,531.3
تركيا	31 876,7	222.824,2	269.699,0	256.310,9	187.461,3	178,088.3	169,127.1
سويسرا	64.401,0	37.741,6	43.265,5	40.171,7	34.468,1	32,618.9	30,899.8
الاتحاد الروسي	5.808,8	135.457,7	106.214,1	70.152,5	108.787,4	102,260.6	96,166.6
النرويج	307.997,0	2.386,4	3 872,7	5 976,2	16 236,1	15,234.5	14,278.3
أمريكا الشمالية	56.866,4	268.651,7	246.179,6	237.303,5	240.274,5	228,785.7	217,878.0
كندا	251.130,7	66.963,3	54.311,6	67.872,3	62.690,8	59,722.3	56,924.0
الوالية المتحدة الامريكية	339.854,4	201.688,4	191.868,0	169.431,2	177.583,7	169,457.6	161,865.1
امريكا اللاتينية من بينها:	132.338,2	369.006,5	441.256,0	434.606,5	437.279,6	416,305.2	396,469.4
البرازيل	230,7	152.492,0	140.185,4	135.627,6	169.429,8	161,421.4	153,789.3
كوبا	29.792,6	124.2	16.9	153.9	47.3	45.1	42.9
المكسيك	146 111,8	15.496,4	29.608,5	18 133,1	27 335,3	26,111.4	24,947.1
الأرجنتين	76 708,7	168.500,2	220.619,6	216 352,9	175 474,9	167,426.5	159,814.7
المغرب العربي	0,0	65.647,0	63.932,5	66.306,3	50.184,9	47,957.7	45,891.0
ليبيا	47 171,5	31,9	834,0	534,0	752,5	719.4	688.3
تونس	29 511,9	36.575,0	38.041,4	39.803,1	28.932,2	27,361.5	25,904.8
المغرب	25,3	29.009,5	25.033,0	22.916,7	20.407,5	19,303.1	18,278.3
موريتانيا	210 229,0	30,5	24,2	52,5	92,7	88.6	84.7
الدول العربية منها:	52 104,3	170.168,5	223.152,7	214.998,8	221.877,9	211,583.5	201,778.6
مصر	70 754,5	46.687,0	64.174,6	69.750,7	70.924,4	67,017.1	63,401.4
العربية السعودية	2 537,7	58.887,4	83.490,3	74.659,1	70.056,7	66,454.2	63,063.2
سوريا	4 792,9	3.646,9	2.945,9	2.888,1	2.437,1	2,313.2	2,196.3
لبنان	35 498,5	4.457,2	4.364,3	6.138,3	3.073,0	2,921.3	2,780.1
الإمارات العربية	16 188,2	24.354,9	31.210,1	28.863,8	32.699,2	31,011.3	29,419.6
الأردن	26 824,1	11.645,0	11.806,1	11.642,8	14.620,2	13,767.3	12,967.3
دول أفريقيا منها:	13 096,0	21.611,8	20.445,2	24.068,8	21.378,7	20,149.4	19,003.5
ساحل العاج	982,9	8.946,5	8.602,5	10.298,6	9.972,6	9,423.1	8,903.7
الكاميرون	142,8	2.041,3	824,1	392,1	970,2	917.6	867.8
الكونغو	145,0	114,7	169,4	221,2	174,5	165.0	155.9
نيجيريا	2,2	215,7	83,7	487,1	531,6	503.6	477.1
الغابون	1.337.359,1	1,9	8,7	248,5	-	-	-
آسيا منها:	52.144,7	1.425.587,3	1.393.677,7	1 309.701,4	1.050.700,5	997,229.0	946,083.1
اليابان	920.449,8	48.587,5	38.689,9	47.785,3	52.887,9	50,036.1	47,368.4
الصين	16.038 ,1	923.051,1	916.522,9.	913.686,1	733.366,8	694,358.7	657,431.0
ماليزيا	20.758,5	17.376,1	20.836,4	19.166,7	16.764,6	15,871.5	15,020.0
اندونيسيا	119.506,1	28.110,6	30.206,9	24.975,4	25.340,4	24,000.3	22,733.0
جمهورية كوريا	18.933,8	187.510,9	144.566,2	100.602,1	54.807,7	51,034.1	47,591.2
تايلاند	102.937,2	13.954,8	15.195,8	12.894,1	12.397,5	11,546.8	10,744.2
الهند	47.512,7	109.187,5	151.506,8	115.624,0	92.725,7	86,746.9	81,183.8
الفيتنام	6.278,5	50.750,9	33.342,8	35.943,4	31.535,9	29,534.6	27,689.6
سنغافورة	44.589,8	8.174,9	7.221,0	6.545,1	7.952,0	7,445.6	6,966.7
باقي دول العالم منها:	1.804,4	64.856,1	51.593,5	46.519,1	38.345,1	35,906.9	33,651.3
استراليا	42.784,1	4.663,9	4.079,7	1.195,4	1.078,2	1,008.9	942.2

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الجدول رقم 09 إرتفاع الواردات الجزائرية مع الشريك التجاري الأوروبي إلى 2,460,200.0 مليون دج في عام 2016، وانخفضت إلى 2,252,486.5 مليون دج في عام 2017، ثم وصلت إلى 2,466,672.5 مليون دج في عام 2018، وانخفضت إلى 2,225,947.2 مليون دج في عام 2019

الواردات من الاتحاد الأوروبي 1,821,489.9 مليون دج، وصل إلى 1,775,362.7 مليون دج في عام 2021، واستقرت عند 1,732,454.1 مليون دج في عام 2022، من بين دول الاتحاد الأوروبي، كانت فرنسا وإيطاليا وألمانيا أكبر تجاريين، حيث جاءت الواردات من فرنسا 522,497.9 مليون دج في عام 2016، وانخفضت إلى 433,656.3 مليون دج في عام 2022، بينما ارتفعت الواردات من إيطاليا في عام 2018 عند 508,461.8 مليون دج، ثم استقرت إلى 462,988.8 مليون دج في عام 2020، قبل أن تتراجع إلى 2,781,888.8 مليون دج في عام 2022.

وصلت واردات الولايات المتحدة من أمريكا الشمالية إلى 251,130.7 مليون دج في عام 2016، وانخفضت إلى 217,878.0 مليون دج في عام 2022، مع توقف ملحوظ في الواردات الكندية، كما في الواردات من الولايات المتحدة. في أمريكا اللاتينية، تظهر الواردات من المغرب العربي من 132,338.2 مليون دج في 2016 إلى 396,469.4 مليون دج في 2022، وفي المقابل، تزايدت الواردات من المغرب العربي من 0.0 مليون دج في 2016 إلى 45,891.0 مليون دج في 2022.

ساهمت الواردات من الدول العربية منذ البداية، حيث بدأت من 52,104.3 مليون دج في عام 2016 إلى 201,778.6 مليون دج في عام 2022، مع انخفاض في واردات مصر فقط في واردات السعودية والأردن. الواردات من آسيا، وقد حدثت بشكل كبير من 52,144.7 مليون دج في عام 2016 إلى 946,083.1 مليون دج في عام 2022.

هذه التحليلات تبرز الحاجة الى التنويع في الشركاء التجاريين الرئيسيين من اجل نمو مستدام.

الجدول رقم10: أهم المنتجات المستوردة من 2016 إلى 2022 **الوحدة: مليون دج**

المنتجات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القمح	195.965,4	198.496,6	244.380,5	250.824.7	303,768,5	324,584,8	372,401,6
الشعير	16.790,9	11.140,2	…	23,854.7	27,845,4	21,500.3	31,485.4
السكر	95.374,7	111.618,5	91.943,9	107,496	120,241,2	162,522.6	182,584.5
الحليب المسحوق والمعلب	180.768,4	247.221,7	…	119,440,2	139,227,4	189, 824.7	226,803.5
الزبدة	97.935,2	11.513.2	…	35,832,1	39,236,7	27,154.5	29,481.1
القهوة	126.378,5	146.434,4	…	156,944,6	205,922,7	267,500,4	727,585.5
الشاي	3.845,6	3.747,3	…	5,972,4	6,961,3	4,508,6	4,106,5
المواد الصيدلية	221.382,3	210.101,9	…	179,160,1	202,512,5	216,458,4	238,541.2
السيارات الصناعية	…	…	…	238,880	227,826	108,582	119, 824.7
الأسلاك والكوابل الكهربائية	31.182,7	27.811,9	34.580,9	47,776,1	53,159,4	81.244,5	86.515,9

الصفائح المعدنية	…	…	…	17,916	20,251	67,500	74,205
الروافد الصغيرة	…	…	…	11,944	31,289,8	54,080	58,800
النجارة المعدنية	…	…	…	14,332	15,821	40,500	44,105
المطاط	44.651,3	36.072,0	41.293,7	23,888,4	26,579,7	33,750,3	36,485.5
الأسمدة	10.923,9	10.349,2	…	29,864.5	32,908,2	67,555.7	72,804.5
الكبريت	215,2	186,2	…	189,5	180,7	204.5	247.8
الزفت	188,3	194,4	…	198,1	122.7	135.4	160.5
الإسمنت	33.549,9	7.004,1	…	11,944	13,289,1	28,154.5	30,548.3
البلاط والخزف	22.374,7	11.014,4	…	17,916,1	09,251,2	13,554.8	25,400
الخشب	72.373,3	41.964, 6	62.857,2	23,888	26,579,7	40,500	44,800
الورق	49.125,1	57.972,7	…	35,832	39,236,7	27,024	30,804.5
الألياف الإصطناعية	5.878,8	5.482,2	…	11,944	13,289,8	20,251	22,404.3
الجلود	146,6	98,9	…	95,97	86,961	87.54	89.84

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول10 أن واردات الجزائر من القمح زادت من 195,965,4 مليون دج في 2016 إلى 372,401,6 مليون دج في 2022، بسبب الحاجة لتلبية الطلب المحلي واعتماد الجزائر الكبير على القمح في الغذاء اليومي، شهدت واردات الشعير تذبذبًا حيث انخفضت من 16,790,9 مليون دج في 2016 إلى 11,140,2 مليون دج في 2017، ثم ارتفعت إلى 31,485,4 مليون دج في 2022، نتيجة لتحسين الإنتاج المحلي وتقلبات الطلب، ارتفعت واردات السكر من 95,374,7 مليون دج في 2016 إلى 182,584,5 مليون دج في 2022، تعكس الزيادة في الطلب المحلي وتحسن مستويات المعيشة، شهدت واردات الحليب المسحوق والمعلب زيادة كبيرة من 180,768,4 مليون دج في 2017 إلى 226,803,5 مليون دج في 2022 بسبب زيادة الطلب المحلي، شهدت واردات الزبدة تذبذبًا حيث ارتفعت من 97,935,2 مليون دج في 2016 إلى 115,132 مليون دج في 2017، ثم انخفضت إلى 29,481,1 مليون دج في 2022، نتيجة لتغيرات في الاستهلاك المحلي وأسعار الزبدة العالمية، ارتفعت واردات القهوة بشكل كبير من 126,378,5 مليون دج في 2016 إلى 727,585,5 مليون دج في 2022، نتيجة للتغيرات في العادات الاستهلاكية وزيادة عدد المقاهي، شهدت واردات الشاي تذبذبًا طفيفًا من 3,845,6 مليون دج في 2016 إلى 4,106,5 مليون دج في 2022، مما يعكس استقرار الطلب على هذه السلعة الأساسية، انخفضت واردات المواد الصيدلية من 221,382,3 مليون دج في 2017 إلى 238,541,2 مليون دج في 2022، تعكس الأرقام جهود الحكومة

في تعزيز الإنتاج المحلي للأدوية وتشجيع الصناعة الدوائية المحلية، انخفضت واردات السيارات الصناعية من 238,880 مليون دج في 2019 إلى 119,824,7 مليون دج في 2022، مما يعكس تراجع الطلب بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثير جائحة كورونا، ارتفعت واردات الأسلاك والكوابل الكهربائية من 31,182,7 مليون دج في 2016 إلى 86,515,9 مليون دج في 2022 نتيجة لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة الكهربائية، زادت واردات الصفائح المعدنية من 17,916 مليون دج في 2019 إلى 74,205 مليون دج في 2022، مما يعكس ارتفاع الطلب في قطاع البناء والتشييد، ارتفعت واردات الروافد الصغيرة من 11,944 مليون دج في 2019 إلى 58,800 مليون دج في 2022، مما يعكس زيادة الأنشطة الصناعية والبنية التحتية، ارتفعت واردات النجارة المعدنية من 14,332 مليون دج في 2019 إلى 44,105 مليون دج في 2022، مما يعكس توسع الصناعات التحويلية والبناء، شهدت واردات المطاط تذبذبًا من 44,651,3 مليون دج في 2016 إلى 36,485,5 مليون دج في 2022، مما يعكس تقلبات الطلب المحلي وأسعار المطاط العالمية، زادت واردات الأسمدة من 10,923,9 مليون دج في 2016 إلى 72,804,5 مليون دج في 2022، مما يعكس تعزيز القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج، انخفضت واردات الكبريت من 215,2 مليون دج في 2016 إلى 247,8 مليون دج في 2022، مما يعكس استقرار الطلب، تذبذبت واردات الزفت من 188,3 مليون دج في 2017 إلى 160,5 مليون دج في 2022، مما يعكس تقلبات في قطاع البناء، انخفضت واردات الإسمنت من 33,549,9 مليون دج في 2017 إلى 30,548,3 مليون دج في 2022، مما يعكس زيادة الإنتاج المحلي، تذبذبت واردات البلاط والخزف من 22,374,7 مليون دج في 2017 إلى 25,400 مليون دج في 2022، مما يعكس تقلبات في الطلب المحلي وزيادة الأنشطة الإنشائية، شهدت واردات الخشب تذبذبًا حيث ارتفعت من 41,964,6 مليون دج في 2017 إلى 44,800 مليون دج في 2022، مما يعكس زيادة الطلب في قطاع البناء، تذبذبت واردات الورق من 49,125,1 مليون دج في 2017 إلى 30,804,5 مليون دج في 2022، مما يعكس تقلبات في قطاع التعبئة والتغليف، تذبذبت واردات الألياف الاصطناعية من 5,878,8 مليون دج في 2017 إلى 22,404,3 مليون دج في 2022، مما يعكس زيادة الطلب في الصناعات التحويلية، شهدت واردات الجلود انخفاضًا من 146,6 مليون دج في 2017 إلى 89,84 مليون دج في 2022، مما يعكس تراجع الطلب في قطاع الملابس والأحذية، تعكس هذه التغيرات تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، جائحة كورونا، التغيرات المناخية، والسياسات الحكومية في تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

الجدول رقم11: اهم عشر دول ممونة للجزائر 2016-2022 **الوحدة: مليون دج**

الرتبة	2016		2017		2018		2019		2020		2021		2022	
	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة
1	الصين	920.449,8	الصين	923.051,1	الصين	916.522,9	الصين	913.686,1	الصين	733.366,8	الصين	856.360	الصين	845.800
2	فرنسا	522.497,9	فرنسا	476.904,8	فرنسا	559.246,8	فرنسا	510.888,6	فرنسا	462.988,8	فرنسا	640.560	فرنسا	613.890
3	ايطاليا	508.461,8	ايطاليا	416.701,0	ايطاليا	428.452,6	إيطاليا	407.264,0	إيطاليا	307.744,9	إيطاليا	314.130	إيطاليا	300.120
4	اسبانيا	390.658,3	ألمانيا	358.125,8	اسبانيا	412.699,3	إسبانيا	349.552,6	ألمانيا	284.431,8	تركيا	281.350	ألمانيا	272.840
5	ألمانيا	331.420,1	اسبانيا	347.608,7	ألمانيا	371.126,6	ألمانيا	343.141,3	إسبانيا	271.203,2	البرازيل	262.230	تركيا	272.840
6	الولايات المتحدة الأمريكية	251.130,7	تركيا	222.824,2	تركيا	269.699,0	تركيا	256.310,9	تركيا	187.461,3	إسبانيا	259.500	إسبانيا	245.560
7	تركيا	211.809,0	الولايات المتحدة الأمريكية	201.688,4	الأرجنتين	220.619,6	الأرجنتين	216.352,9	الولايات المتحدة الأمريكية	177.583,7	ألمانيا	232.190	الولايات المتحدة الأمريكية	204.630
8	الأرجنتين	146.111,8	جمهورية كوريا	187.510,9	الأمريكية	191.868,0	الولايات المتحدة الأمريكية	169.431,2	الأرجنتين	175.474,9	الولايات المتحدة الأمريكية	218.530	البرازيل	218.270
9	البرازيل	132.338,2	الأرجنتين	168.500,2	الهند	151.506,8	البرازيل	135.627,6	البرازيل	169.429,8	كوريا الجنوبية	177.550	كوريا الجنوبية	190.990
10	جمهورية كوريا	119.506,1	البرازيل	152.492,0	جمهورية كوريا	144.566,2	الهند	115.624,0	الإتحاد الروسي	108.787,4	الهند	150.240	الهند	136.420

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الجدول رقم 11 انه خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2022، ان قيمة واردات الجزائر من الصين بلغت 920,449.8 مليون دج، ما يمثل نسبة 17.9% من إجمالي الاستيرادات، تلتها فرنسا بقيمة 522,497.9 مليون دج، بنسبة 10.1%، وإيطاليا بقيمة 508,461.8 مليون دج ، بنسبة 9.9%، في العام التالي استمرت الصين في الصدارة بقيمة 923,051.1 مليون دج، بنسبة 18.1%، مع فرنسا تحتل المرتبة الثانية بقيمة 476,904.8 مليون دج بنسبة 9.3%، أظهر عام 2018 ارتفاعًا في تصدير فرنسا إلى 559,246.8 مليون دج بنسبة 10.4%، في حين استمرت الصين في المرتبة الأولى بقيمة 916,522.9 مليون دج بنسبة 17.0%، وفي عام 2019، حافظت الصين على الصدارة بقيمة 913,686.1 مليون دج بنسبة 18.2%، مع تقدم فرنسا إلى 510,888.6 مليون دج بنسبة 10.2%، لكن في عام 2020 شهدت الصين انخفاضًا في قيمة التصدير إلى 733,366.8 مليون دج بنسبة 16.8%، في حين ارتفعت قيمة فرنسا إلى 462,988.8 مليون دج بنسبة 10.6%، من جهة أخرى شهدت إسبانيا وألمانيا انخفاضًا في ترتيبهما بين الدول المصدرة للجزائر في عام 2020، حيث انخفضت قيمة إسبانيا إلى 271,203.2 مليون دج بنسبة 6.2%، وتأتي ألمانيا في المرتبة الرابعة بقيمة 284,431.8 مليون دج بنسبة 6.5% حيث كانت هذه اهم الدول المصدرة للجزائر.

المبحث الثاني: تحليل الميزان التجاري الخدمي.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الخدمي في الجزائر

الجدول رقم 12: معطيات الميزان التجاري الخدمي للفترة 2016-2022 **الوحدة: مليار دولار**

السنة	الصادرات	الواردات	العجز في الميزان التجاري	نسبة العجز (%)
2016	3.30	10.87	7.57	69.63
2017	3.10	11.27	8.170	72.49
2018	2.90	11.80	8.90	75.42
2019	3.20	9.93	6.73	67.78
2020	3.20	7.43	4.23	56.94
2021	5.20	11.8	6.6	60
2022	5.70	13.2	7.5	57

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الشكل رقم 02: منحنى بياني يمثل الميزان التجاي الخدمي

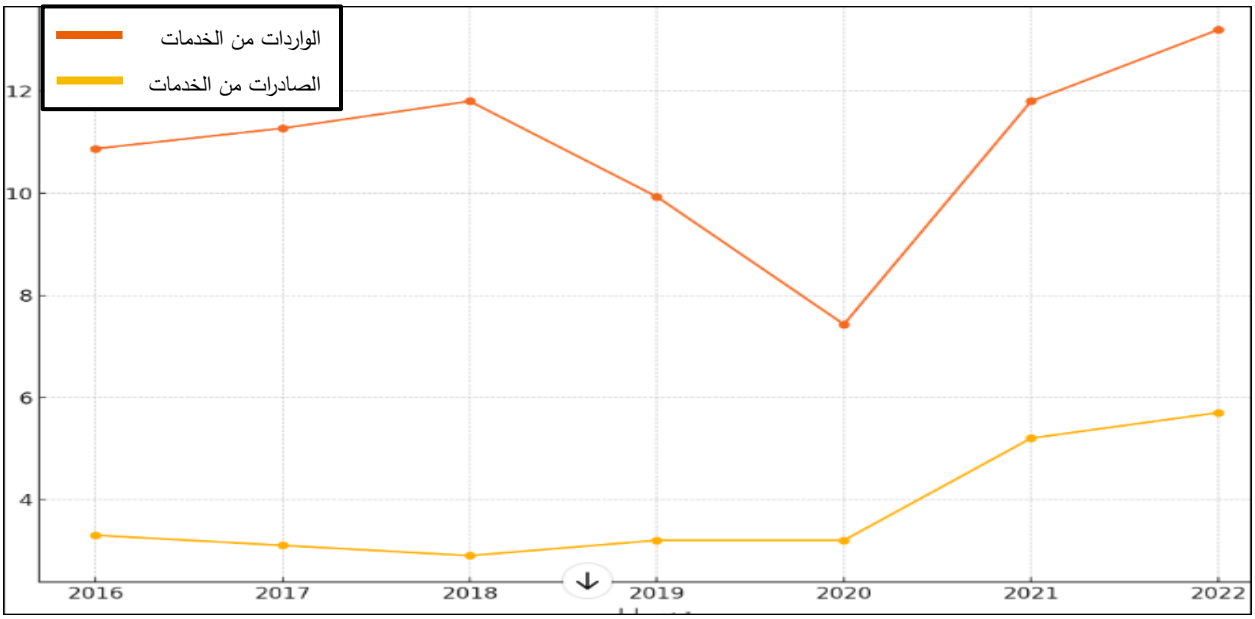

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول

نلاحظ من الجدول أن الصادرات الخدمات في سنة 2016 بلغت حوالي 3.3 مليار دولار، في حين بلغت الواردات 10.87 مليار دولار، مما أدى إلى عجز قدره 7.57 مليار دولار ونسبة عجز 69.63%، حيث تأثرت الواردات بشكل كبير بسبب اعتماد الجزائر على الخدمات الخارجية خاصة في قطاع النقل، لأن السياسات التجارية في هذا العام كانت تركز على التقشف وتخفيض الإنفاق الحكومي، وكذلك على محاولات تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز، هذه السياسات أدت إلى قيود مالية أثرت سلباً على واردات الخدمات المالية والنقل، مما زاد من حدة العجز التجاري.

و في عام 2017 على الرغم من استمرار التحديات الاقتصادية، بدأت الجزائر في تنفيذ إصلاحات مالية تهدف إلى تحسين الإيرادات غير النفطية، بلغت صادرات الخدمات 3.1 مليار دولار، بينما وصلت الواردات إلى 11.27 مليار دولار، مما أدى إلى عجز قدره 8.17 مليار دولار ونسبة عجز 72.49%، السياسات التجارية ركزت على زيادة الجمارك على بعض السلع المستوردة لتقليل العجز التجاري، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، هذه السياسات ساهمت في زيادة بسيطة في صادرات الخدمات المالية إلى 102 مليون دولار، ولكن الواردات ظلت مرتفعة، مما جعل العجز يزداد.

أما في عام 2018 فقد شهدت الجزائر بعض الاستقرار الاقتصادي مع تحسن طفيف في أسعار النفط، مما أعطى الحكومة فرصة لمواصلة تنفيذ الإصلاحات، بلغت صادرات الخدمات 2.9 مليار دولار، في حين ارتفعت الواردات إلى 11.80 مليار دولار، مما أدى إلى عجز قدره 8.9 مليار دولار ونسبة عجز 75.42%، تم زيادة الرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة لتشجيع الإنتاج المحلي والحد من الاستيراد، في حين أن هذه السياسات ساهمت في تحسين الصادرات في بعض القطاعات مثل السياحة والنقل، إلا أن الاعتماد الكبير على الواردات في هذه القطاعات أدى إلى استمرار ارتفاع العجز.

في عام 2019 استمرت الحكومة الجزائرية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وشهدت بعض النتائج الإيجابية بلغت صادرات الخدمات 3.2 مليار دولار، بينما انخفضت الواردات قليلاً إلى 9.93 مليار دولار، مما أدى إلى عجز قدره 6.73 مليار دولار ونسبة عجز 67.78%، السياسات التجارية ركزت على تعزيز الاستثمار الأجنبي من خلال تسهيل الإجراءات البيروقراطية وتحسين بيئة الأعمال، هذه السياسات ساهمت في زيادة الاستثمارات في قطاع النقل والسياحة، مما أدى إلى زيادة طفيفة في صادرات الخدمات.

أما عام 2020 فقد كان عاماً استثنائياً بسبب تأثير جائحة كوفيد 19، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والجزائري، بلغت صادرات الخدمات 3.2 مليار دولار، بينما انخفضت الواردات بشكل كبير إلى 7.43 مليار دولار، مما أدى إلى عجز قدره 4.23 مليار دولار ونسبة عجز 56.94%، السياسات التجارية في هذا العام ركزت على دعم الاقتصاد المحلي من خلال تخفيف القيود على بعض الواردات ودعم القطاع الصحي، تأثير الجائحة أدى إلى انخفاض كبير في واردات خدمات النقل والسياحة، مما ساهم في تقليل العجز التجاري بشكل ملحوظ.

المطلب الثاني: عينة لبعض عناصر الميزان التجاري الخدمي

1- الخدمات المالية

الجدول رقم13: معطيات الميزان التجاري الخدمي للخدمات المالية للفترة 2016-2022

الوحدة: مليار دولار

السنة	واردات الخدمات المالية	صادرات الخدمات المالية	نسبة العجز(%)
2016	0.411.56	0.098	76.2
2017	0.394.45	0.102	97.4
2018	0.390.4	0.105	97.2
2019	0.357.48	0.110	96.9
2020	0.260.05	0.108	95.8
2021	1.600	0.900	43.75
2022	1.900	1.100	42.1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ أن واردات الخدمات المالية الجزائرية شهدت انخفاضًا تدريجيًا من 0.41156 مليار دولار في عام 2016 إلى 0.26005 مليار دولار في عام 2020، هذا الاتجاه النزولي يعكس جهود الحكومية لتقليص الإنفاق على الخدمات المالية الخارجية، عبر سياسات تقشفية وإجراءات للحد من الاعتماد على الخدمات المستوردة.

في المقابل، شهدت صادرات الخدمات المالية نموًا طفيفًا من 0.098 مليار دولار في عام 2016 إلى 0.110 مليار دولار في عام 2019، قبل أن تشهد استقرارًا نسبيًا في 2020 عند 0.108 مليار دولار، هذا التحسن

البطيء في الصادرات ناتج عن محاولات الجزائر في تعزيز قطاع الخدمات المالية المحلي وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق الدولية، رغم أن النمو محدودًا نسبيًا.
بالنظر الى ما سبق، نرى أن العجز المالي ارتفع بشكل حاد من 76.2% في 2016 إلى 97.4% في 2017، واستمر عند مستويات مرتفعة مع تراجع طفيف ليصل إلى 95.8% في 2020، هذه النسبة العالية للعجز تشير إلى أن الواردات المالية تفوق بكثير الصادرات، مما يخلق فجوة كبيرة في الميزان التجاري الخدمي.
في عام 2021، بلغت صادرات الخدمات المالية 0.9 مليار دولار، بينما بلغت الواردات 1.6 مليار دولار، مما أدى إلى عجز بنسبة 43.75%.

في عام 2022، ارتفعت صادرات الخدمات المالية إلى 1.1 مليار دولار، بينما ارتفعت الواردات إلى 1.9 مليار دولار، مما أدى عجز بنسبة 73%، حيث يشير إلى تحسن نسبي في أداء قطاع الخدمات المالية في ، لكن ما زال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتعزيز قدرات هذا القطاع وزيادة تنافسيته محليًا وعالميًا.

2- خدمات النقل:

الجدول رقم14: معطيات الميزان التجاري الخدمي للنقل للفترة 2016-2022

الوحدة: مليار دولار

السنة	واردات خدمات النقل	صادرات خدمات النقل	نسبة العجز (%)
2016	4.62275	0.672	85.5
2017	4.8481	0.690	85.7
2018	5.10176	0.710	86
2019	4.2669	0.725	83
2020	3.18004	0.718	77.49
2021	4.900	1.500	69.3
2022	5.200	1.900	65.3

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

في بداية الفترة كانت الواردات مرتفعة نسبياً مقارنة بالصادرات، حيث بلغت قيمتها 4.62275 مليار دولار في عام 2016، بينما كانت الصادرات تبلغ 0.672 مليار دولار فقط، مما أدى إلى نسبة عجز تبلغ 85.5%،

ثم شهدت الواردات ارتفاعًا تدريجيًا حتى وصلت إلى ذروتها في عام 2018، حيث وصلت إلى 5.10176 مليار دولار، ولكن الصادرات لم تتجاوز 0.710 مليار دولار، مما أدى إلى زيادة نسبة العجز إلى 86%.
مع دخول عام 2019 بدأت الأرقام تتحسن حيث انخفضت قيمة الواردات إلى 4.2669 مليار دولار، في حين ارتفعت الصادرات إلى 0.725 مليار دولار، مما أدى إلى تحسن نسبة العجز إلى 83%، وفي عام 2020 شهدنا تغييرًا كبيرًا حيث انخفضت الواردات بشكل ملحوظ إلى 3.18004 مليار دولار، بينما ظلت الصادرات ثابتة عند 0.718 مليار دولار، مما أدى إلى تحسن في نسبة العجز إلى 77.49%.
في عام 2021، بلغت صادرات النقل 1.5 مليار دولار، بينما بلغت الواردات 4.9 مليار دولار، مما أدى إلى عجز بنسبة 69.3%اقل من السنة السابقة .

في عام 2022، ارتفعت صادرات النقل إلى 1.8 مليار دولار، بينما ارتفعت الواردات إلى 5.2 مليار دولار، مما أدى إلى استمرار العجز بنسبة العجز 65.3%بإنحقاض طفيف في نسب العجز.
ويشير هذا إلى أن قطاع النقل ما زال يعاني من ضعف التنافسية وارتفاع الاعتماد على الخدمات المستوردة. وللتغلب على هذا، ستحتاج الحكومة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية للنقل وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة.

3- خدمات السياحة:

الجدول رقم15: معطيات الميزان التجاري الخدمي للسياحة للفترة 2016-2022 الوحدة: مليار دولار

السنة	واردات خدمات السياحة	صادرات خدمات السياحة	نسبة العجز (%)
2016	0.72829	0.209	71.2
2017	0.7889	0.215	72.3
2018	0.8624	0.225	73.9
2019	0.74475	0.230	69
2020	0.53496	0.228	57.3
2021	3.200	1.500	53.1
2022	3.800	1.900	50

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول انه في سنة 2016 بلغت واردات خدمات السياحة 0.72829 مليار دولار، بينما كانت صادرات خدمات السياحة 0.209 مليار دولار، مما أدى إلى نسبة عجز بلغت 71.2%، تعكس هذه الأرقام اعتماداً كبيراً على الخدمات السياحية المستوردة، وهو مؤشر على قلة السياح الوافدين إلى الجزائر مقارنة بعدد الجزائريين الذين يسافرون للخارج لأغراض السياحة.

في السنة التالية، أي 2017 زادت الواردات إلى 0.7889 مليار دولار، في حين كانت الصادرات 0.215 مليار دولار، وارتفعت نسبة العجز إلى 72.3%، مما أدى هذا الارتفاع الى زيادة في الفجوة بين ما تستورده الجزائر من –خدمات سياحية وما تصدره، مما يبرز عدم قدرة الحكومة على جذب السياح الأجانب بشكل كافٍ.

استمر هذا الاتجاه التصاعد في عام 2018 حيث وصلت الواردات إلى 0.8624 مليار دولار والصادرات إلى 0.225 مليار دولار، مما أدى إلى نسبة عجز بلغت 73.9%، هذه النسبة تعتبر الأعلى خلال الفترة المدروسة، مما يدل على زيادة الاعتماد على الخدمات السياحية المستوردة وتراجع أداء القطاع السياحي المحلي في جذب السياح.

في عام 2019 انخفضت الواردات قليلاً إلى 0.74475 مليار دولار، بينما زادت الصادرات إلى 0.230 مليار دولار، مما ساهم في تقليل نسبة العجز إلى 69%، حيث أحدث تحسنا طفيف في نسبة العجز مقارنةً بالسنوات السابقة، ولكن لا يزال العجز مرتفعاً، مما يعني أن الجهود المبذولة لتحسين السياحة لم يكن كافيا لتحقيق توازن أكبر.

أما في عام 2020 فنلاحظ انخفاضاً كبيراً في واردات خدمات السياحة إلى 0.53496 مليار دولار، مع استقرار الصادرات عند 0.228 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع نسبة العجز بشكل ملحوظ إلى 57.3%، يُعزى هذا الانخفاض الكبير في الواردات في عام 2020 إلى تأثيرات جائحة كورونا التي قللت من حركة السياحة الدولية بشكل كبير، وبالتالي قللت من إنفاق الجزائريين على السياحة الخارجية.

في عام 2021، بلغت صادرات السياحة 1.5 مليار دولار، بينما بلغت الواردات 3.2 مليار دولار، مما أدى إلى عجز بنسبة 53.1%

في عام 2022، ارتفعت صادرات السياحة إلى 1.9 مليار دولار، بينما ارتفعت الواردات إلى 3.8 مليار دولار، مما أدى عجز بنسبة 50%

مما يشير دلك إلى أن قطاع السياحة ما زال يواجه تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات. وللنهوض بهذا القطاع، ستحتاج الجزائر إلى استثمارات في البنية التحتية السياحية وتطوير المنتجات والخدمات السياحية المحلية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، قمنا بدراسة وتحليل تأثير سياسات التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري السلعي خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2020، بدأنا بفحص وتقديم نظرة عامة على تطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة، حيث استعرضنا الاتجاهات الرئيسية في حركة الصادرات والواردات السلعية للبلاد وما أثر في هذه الاتجاهات من جوانب اقتصادية وسياسية، ثم تناولنا الأثر الذي تركته سياسات التجارة الخارجية على الصادرات السلعية في المطلب الثاني، حيث قمنا بتحليل التغيرات والتحديات التي واجهت قطاع الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وفي المطلب الثالث ركزنا على الأثر الذي تركته هذه السياسات على الواردات السلعية، حيث قمنا بتحليل أسباب التغيرات في حجم وطبيعة الواردات، وكذلك تأثير ذلك على الميزان التجاري السلعي للبلاد.

ومن ثم نقلنا اهتمامنا إلى الميزان التجاري الخدمي، حيث قمنا بتحليل تطوره في الجزائر خلال فترة الدراسة، مع التركيز على العوامل التي أثرت عليه وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام، كما قمنا بتقديم عينة من عناصر الميزان التجاري الخدمي لتوضيح مدى أهميتها وتأثيرها على التوازن العام للميزان التجاري.

خاتمة عامة

وفي الختام نرى أن الجزائر قد انتهجت مزيجًا بين السياسات الحمائية والإنفتاحية لتحقيق توازن في تجارتها الخارجية رغم التنازلات التي قدمتها لتحرير التجارة، إلا أنها حافظت على إجراءات وقائية لحماية صادراتها النفطية وبعض المنتجات الأخرى لأسباب دينية وبيئية وصحية، كما استخدمت نظام تراخيص الاستيراد لحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وتخفيض فاتورة الواردات.

إن السياسات التجارية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد وضع الميزان التجاري، فالسياسات الحمائية مثل الرسوم الجمركية والحصص تسهم في خفض الواردات وتحسين الميزان التجاري، بينما تؤدي السياسات التحريرية مثل خفض الرسوم الجمركية وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة إلى زيادة الواردات وتدهور الميزان التجاري بالنسبة للدول النامية، كما أن سياسات تشجيع الصادرات تسهم في تحسين الميزان التجاري، في حين أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تدهوره و على الرغم من الجهود المبذولة، لم تنجح الجزائر بشكل كافٍ في سياساتها التجارية في مجال التجارة الخارجية، كما يتضح من استمرار العجز الكبير في الميزان التجاري، وضعف مساهمة الصادرات غير البترولية، وارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات البترول، وعندما تنخفض أسعار النفط يؤثر ذلك سلبًا على الميزان التجاري.

فمن خلال بحثنا هذا والذي تطرقنا فيه إلى السياسات التجارية التي إستخدمتها الجزائر وكيف تؤثر هذه الأخيرة على الميزان التجاري بإعتبار الجزائر ضمن نطاق الدول النامية والتي خطت خطوات هامة نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وفي طبيعة الحال تلقى الميزان التجاري جملة من الإختلالات وبهذا الصدد فإننا طرحنا الإشكالية الأساسية والمتمثلة في:

- ما هو التأثير الفعلي لسياسات التجارة الخارجية المختلفة على الميزان التجاري للدولة؟

وللإجابة على إشكالية بحثنا فقد قسمناه إلى فصلين أساسيين:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى تحديد أهم الأدبيات المتعلقة بالتجارية الخارجية بشكل عام والسياسات التجارية بشكل خاص كما تطرقنا إلى مراحل تطورها بالجزائر وكذا عموميات حول الميزان التجاري وعرض حالاته عند التوازن والإختلال مع طرق معالجته.

جاء الفصل الثاني كدراسة لحالة الجزائر للفترة 2016–2020 والتي توافق توجه جزائري إلى سياسة حماية السوق عن طريق انتهاج سياسة التقشف وذلك لما شهدته البلاد من عجز في ميزانها التجاري نتيجة سقوط أسعار النفط خلال السنوات الأولى من الدراسة بالإضافة إلى جائحة (COVID–19) التي أصابت العالم ثم التحول سياسة التحرير التدريجي للسوق، فقد تطرقنا إلى أهم أدوات السياسة التجارية المستعملة في الجزائر

وتطورها خلال فترة الدراسة من أدوات كمية سعرية، حيث تطرقنا الى أهم الأدوات المطبقة في سياسة التجارية للبلد.

تقييم فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: انتهجت الجزائر مزيجا بين السياسة الحمائية تارة والسياسة الإنفتاحية تارة أخرى، نعم فهذه الفرضية محققة، فبرغم من التنازلات التي قدمتها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية إلا أنها لا تزال تحافظ على إجراءات وقائية ويظهر ذلك بوضوح في حماية صادراتها النفطية وبعض المنتجات الأخرى لأسباب دينية وبيئية وصحية، إضافتا إلى استخدام نظام تراخيص الاستيراد من اجل حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وتخفيض فاتورة الواردات.

الفرضية الثانية: إن السياسات التجارية في مجال التجارة الخارجية تؤثر على الميزان التجاري، نعم هذه الفرضية محققة فالسياسات الحمائية كالرسوم الجمركية والحصص تؤدي إلى انخفاض الواردات وتحسين الميزان التجاري، بينما السياسات التحريرية كخفض الرسوم الجمركية وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة تؤدي إلى زيادة الواردات وتدهور الميزان التجاري. وبالمثل فسياسات تشجيع الصادرات تساعد على تحسين الميزان التجاري، بينما ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تدهوره وبالتالي فإن السياسات التجارية تلعب دوراً محورياً في تحديد وضع الميزان التجاري للبلد بشكل عام.

الفرضية الثالثة: إن الجزائر لم تنجح في سياساتها التجارية في مجال التجارة الخارجية بالشكل الكافي، هي فرضية صحيحة إلى حد كبير، فهناك عدة مؤشرات تشير إلى ذلك أهمها استمرار عجز كبير في الميزان التجاري للجزائر، وضعف مساهمة الصادرات غير البترولية، وارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي وعدم قدرة الجزائر على المنافسة في الأسواق الخارجية، فضلاً عن تركيز السياسات التجارية الجزائرية بشكل كبير على الحماية والرقابة بدلاً من التحرير والتنافسية.

نتائج الدراسة:

1- عرف للميزان التجاري الجزائر خلال فترة الدراسة تذبذبا في نسب العجز بين إنخفاض وارتفاع نتيجتا للمتغيرات التي طرأت بدأ من السياسات المنتهجة من طرف الدولة وصولا لجائحة (COVID-19) التي أصابت العالم.

2- ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري بسب الاعتماد المفرط على الصادرات الطاقوية في ضل عدم ثبات أسعارها وإنخفاض الصادرات بصفة عامة وخاصة في سنة 2016.

3- انخفض مستوى الصادرات نتيجة لتراجع الطلب الخارجي على المواد الطاقوية مثل النفط ومشتقاته، مما تسبب في انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية وأثر ذلك سلبا على الميزان التجاري الجزائري.

4- لم تستفد الجزائر من الاتفاقات المبرمة مع دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، بل أصبحت الجزائر سوقًا ممتازًا لاستهلاك منتجات هذه الدول في ظل غياب استراتيجية إنتاجية محلية والاعتماد على مصادر تموين خارجية، نتيجة لذلك، لم تتحسن الصادرات غير البترولية نحو هذه المناطق بسبب ضعف قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة في الأسواق الأجنبية وضعف هيكل الصادرات وغياب التنوع فيه.

5- لم تنجح الجزائر في الاستفادة من منطقة حرة للمواد الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي، مما كان يمكن أن يخدم مصالحها، بل على العكس، استفاد الاتحاد الأوروبي من إتفاقياته مع الجزائر كسوق إستهلاكية ممتازة للمواد الصناعية، وهو ما يخدم أهدافه.

6- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يُشكل تحديًا لرصيد ميزان المدفوعات ويعرضه للعجز على المدى القصير، خاصة في ظل غياب آليات تعزز القطاع الصناعي والزراعي الموجه بشكل أساسي للتصدير.

7- إن الغلق الذي شهدته الجزائر نتيجة السياسة الحمائية التي لم تؤتي ثمارها إلا بعد جائحة كورونا (COVID-19) في سنة 2019 بعد الغلق الكلي على الاستيراد أدى إلى إنخفاض الواردات وظهور نسبة الصادرات التي تحسنت في تنوعها مقارنة بالواردات ومنه تقليل نسبة العجز في الميزان التجاري.

8- رغم الإمكانيات المتاحة إلا أن الجزائر تعاني من ضعف في سياسة التصدير بالرغم من المساعي والجهود الرامية لتعزيز الصادرات من خلال إنشاء هيئات متخصصة مثل صندوق دعم الصادرات والوكالة

الوطنية لترقية الصادرات، حيث تعود المشكلة الأساسية إلى عدم وجود إستثمارات بديلة للصادرات الطاقوية كالقطاع الزراعي والسياحي.

9- توجد علاقة طردية بين الموارد الطاقوية والميزان التجاري، حيث يؤثر ارتفاع و إنخفاض أسعارها على رصيد الميزان التجاري سواء كانت هذه التأثيرات إيجابية أو سلبية.

10- تظهر فعالية السياسة التجارية التي إنتهجتها الجزائر في الميزان التجاري من خلال تأثير أدواتها على عمليات الإستيراد، ومع ذلك، لا يشير وجود تأثير موازي لهذه الأدوات على حركة الصادرات.

توصيات الدراسة:

1- لابد للجزائر أن تنتقل الجزائر من الإعتماد على الإقتصاد الريعي إلى تنويع هيكل صادراتها خارج قطاع المحروقات، مع دعم زيادة الصادرات وتعزيز الإنتاج المحلي وتنويعه لتلبية احتياجات السوق الداخلية، وبعد تحقيق ذلك ستلعب السياسات الحمائية دوراً فعالاً في حماية الصناعات المحلية وتعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق التوازن التجاري.

2- تشجيع المستثمر الأجنبي على الإستثمار في قطاعي الفلاحة والسياحة من خلال تقديم حوافز كالإعفاءات الضريبية وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية للحصول على التراخيص.

3- تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية من خلال تحسين شبكة النقل الداخلي لتسهيل حركة البضائع والخدمات بين مختلف المناطق والإستثمار في مراكز لوجستية متطورة بالقرب من الموانئ والمطارات لتسهيل عمليات التصدير والإستيراد.

4- تحسين خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال الإستثمار في البنية التحتية للإتصالات من اجل الوصول للإنترنت والخدمات الرقمية.

5- القيام بالإصلاحات المالية عن طريق إصلاح النظام الضريبي وإضفاء التكنولوجيا التي تمكن من كفاءة جمع الضرائب، والقضاء على التهربات، بالإضافة لإعادة هيكلة نظام الدعم وتوجيهه للفئات المستحقة له.

6- تطوير النظام المصرفي ليشمل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية للمساهمة في تعزيز القطاع المالي.

7- التركيز على تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لضمان توافر قوة عاملة مؤهلة تلبي متطلبات سوق العمل.

8- تطوير القطاع الصحي وتوسيع نطاقه من خلال بناء وتجهيز المستشفيات بأحدث التقنيات الطبية والمعدات اللازمة، تحسين خدامات الرعاية الصحية، تعزيز القدرات العلاجية في المناطق الريفية والنائية من أجل تقليل التكاليف على المواطن بدلا من العلاج خارج البلد.

9- التركيز على المناطق المهمشة وتوجيه الإستثمارات لها لتحقيق تنمية متوازنة في أنحاء البلاد من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين الظروف المعيشية لكافة المواطنين.

10- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق التكامل الإقتصادي وفتح أسواق جديدة وزيادة الفرص التجارية.

11- تعزيز البحث والتطوير من خلال إنشاء مراكز في مختلف المجالات التقنية وتطوير الحلول المبتكرة.

أفاق الدراسة:

ختامًا يمكن اعتبار بحثنا مكملاً لعدد من الدراسات التي تناولت السياسات التجارية في الجزائر ومن الممكن أن تتبعه أبحاث ودراسات إضافية حيث أن دراستنا محددة بإطار زمني ومكاني معين، وفي ظل المساعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(OMC) والتكتلات الاقتصادية العالمية، يمكن طرح عدة مواضيع منها:

- تأثير التغيرات في السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي.
- العلاقات التجارية الدولية وأثرها على التوازن في الميزان التجاري – دراسة تطبيقية.
- تحليل تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية على الميزان التجاري– دراسة حالة.
- تقييم سياسات الإستيراد ومدى تأثيرها على الميزان التجاري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب بالغة العربية:

- جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة العربية الأولى، الأردن، 2013
- حسام، علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2002
- عطا الله، علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
- موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2001.
- وزي عبد الرزاق، **إستراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان،2016.
- عطلا الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2015.
- فطيمة حاجي، **مدخل إلى التجارة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- حسام على داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان، **التبادل التجاري العولمة والتجارة الإلكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2004.
- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- محمد سعيد السمهوري، **إقتصادات النقود والبنوك**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن, 2012, ص30.
- يوسف مسعداوي، **دارسات في التجارة الدولية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق, 1997.
- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية؛ 2004.
- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- موردخاي كرياتين، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.

- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر**، دار الحامد للنشر، عمان، 2009، الطبعة الأولى.
- محمد بلقاسم حسن بحلول، **سياسة تخطيط لتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، د، م، ج، الجزائر، 1999.
- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2001 من 234.
- حشيش عادل أحمد مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003,
- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- موفق السيد حسن، **التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية**، جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الثاني، دمشق،1999.
- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف الأدوات)**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر ،2005.
- أكرم حداد، مشهور مذلول، **النقود والمصارف**، دار وائل للنشر، لبنان، 2008.
- موفق السيد حسن، **التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية**، جامعة دمشق، المجلد 15، العدد الثاني، دمشق، 1999.
- الموسوي ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
- هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف**، دار وائل لنشر، الأردن، 2009.
- الروبي نبيل، **نظرية التضخم**، المؤسسة الثقافية الجامعية، الطبعة الأول، 2007، ص 445
- عناية غازي حسين، **التضخم المالي**، الطبعة الثانية، دار الشهاب، الجزائر, 1986، ص170
- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000.

- المراجع بالغة أجنبية:

- Metay, Y., & Rudelle, C. (2006). Economie-droit Tle STG (Séquence Bac). paris: Bréal.

2- المجلات والملتقيات:

- صالح بن تومي، عيسى شقيقب، **النمذجة القياسية للقطاع التجارة الخارجية**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 08، 2006،

- حسين بن الطاهر، **انعكاسات برامج التعديل على مستوى العمالة في الجزائر**، مجلة حوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، 5 أكتوبر 2001.

- بلقاسم العباس، **التثبيت والتصحيح الهيكلي**، مجلة جسر التنمية، العدد 31، الكويت المعهد العربي للتخطيط، 2004.

مليكي سمير بهاء الدين، عبد الجليل هجيرة، ونادية أحمادوش، ديسمبر, 2012) **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، مجلةLes Cahier du MECAS .

- منير يونس، المار الإصلاحات النهوض الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 23 أفريل 2002.

- منار عماري، ليلى قطاف، **الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر**، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، سطيف، 30أكتوبر 2001.

3- الرسائل والأطروحات:

- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوره**، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2019.

- عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003.

- نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، فرع تحليل الاقتصادي، جامعةالجزائر2011/2012.

- مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير**، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2005

- فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستير**، جامعة سطيف1، كليةً العلوم الاقتصادية ،2014ص17-18.

- سلمى سلطاني، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، فرع التخطيط والتنمية، رسالة ماجستير**، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002/2000، ص42.

- جمال تواتي، **دراسة تحليلية واقتصادية قياسية للتداخل بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، رسالة ماجستير**، دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، 1998

- مسعود قرير، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير حالة الجزائر، رسالة الماجستير**، العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2000/2001.

- خضر مداني، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية، رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

-بوطويل سليمة، **آليات علاج عجز الميزان التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2017.

4- المواقع الإلكترونية:

- www.albankaldawli.org

- www.industries.gov.dz

- www.ons.dz